

حسين كامل أميرًا

١٨٥٣ - ١٩١٤

د. مصطفى الغريب محمد
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة بنها

حسين كامل أميرًا

١٨٥٣ - ١٩١٤

د. مصطفى الفريب محمد
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب - جامعة بنها

مُقَدِّمَةٌ

من المعروف أن دراسة الشخصيات التاريخية ليست بالمهمة اليسيرة على الباحث في التاريخ، إذ تكون هناك صعوبة في الفصل بين أحداث الفترة والشخصية، خاصة إذا كانت تلك الأخيرة مؤثرة من خلال تعدد إسهاماتها وفاعلية مشاركتها، أما إذا كانت مغمورة، أو بالأحرى ثانوية - وهذا لا يعنى عدم أهميتها ومن ثم استحقاقها للدراسة - فإن الصعوبة تكمن في قلة المصادر والمراجع التى يمكن من خلالها التعرف عليها والوقوف على دورها، بل إن هذه المصادر والمراجع نفسها تحتاج إلى التنقيب والبحث فيها بدقة شديدة وصبر بالغ، وهما سمتان من أهم السمات التى يجب على من يتصدى للكتابة التاريخية الالتزام بها.

وبالنسبة للأمير حسين كامل فإنه يحتل مكانة وسطاً، فلم يكن ذا تأثير كبير كحاكم من الحكام أو زعيم من زعماء الحركة الوطنية مثلاً فى الفترة التى عاشها، كما أنه لم يكن فى الوقت ذاته بالشخص المغمور أو ذا الدور المحدود بشكل ظاهر، ومن ثم فإن دراسة شخصيته لم تخل من بعض الصعوبات.

وفيما يتعلق بالدراسات السابقة^(١) فلا يوجد من بينها دراسة خاصة بالأمير حسين كامل وحده، إذ تناولته ضمن تناولها لبقية الأمراء، وهو ما لم يمكن بالتالى أصحابها من الوصول إلى العمق والتحليل المطلوبين عند دراسة كل

شخصية، ومنها حسين كامل، هذا بالإضافة إلى إغفالها لبعض النقاط رغم أهميتها، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة التي بين أيدينا، حيث تتبعت الشخصية ورصدت تاريخها بما لها وما عليها. وقد جاءت بعد المقدمة في سبعة محاور تناولت بداية حياة الأمير، وعمله بالإدارة، وعلاقاته مع السلطة، وأنشطته الاقتصادية، واهتماماته الاجتماعية، ودوره في الحياة شبه النيابية، والزواج والأبناء، وانتهت بالخاتمة التي تضمنت تقييمًا لما سبق العرض له.

البداية

وُلد حسين كامل بالقاهرة في ٢١ نوفمبر ١٨٥٣، وهو ابن الخديو إسماعيل، وقد تلقى علومه الأولية بالمدرسة التي أنشأها والده بسراى المنيل أثناء ولاية محمد سعيد، ونقلت إلى القلعة بعد تولى إسماعيل العرش عام ١٨٦٣، واستكمل حسين كامل المرحلة التالية من تعليمه بالمدرسة التجهيزية، وبعد أن أخذ منها بقبسط وافر من المعرفة أُرسِل إلى باريس عام ١٨٦٧، ونزل هناك بقصر الإمبراطور نابليون الثالث Napoleon III صديق والده، وقد رافقه في الدراسة وغيرها من الشئون الأخرى نجل الإمبراطور وولى العهد^(١).

ولمناسبة الاحتفال بافتتاح قناة السويس للملاحة عام ١٨٦٩، عاد حسين كامل إلى مصر، وفي تلك الأثناء، ورغم حداثة سنه، بدأ والده في الاعتماد عليه وتكليفه ببعض المهام الرسمية، فعين مهندرا^(٢) مع مصطفى رياض بمعية الإمبراطورة أوجيني Eugene قرينة إمبراطور فرنسا ورافقها في رحلة تم تنظيمها لها إلى الصعيد^(٣).

وسرعان ما عاد إلى فرنسا لاستكمال دراسته، وخلال رحلة العودة عرَّج على إيطاليا ومعه بعض رجال المعية السنية لقضاء مهمة كان والده قد كلفه بها، وهناك نزل ضيفاً على ملك إيطاليا حينئذ فيكتور عمانوئيل Victor Emmanuel^(٣). وقد أكسبه هذا بلا شك قدرًا من الخبرة في تلك المرحلة المبكرة من حياته.

العمل بالإدارة

لم يَقم حسين كامل بباريس طويلاً، إذ أنه اضطر إلى العودة إلى مصر على إثر قيام الحرب السبعينية (١٨٧٠) بين فرنسا وبروسيا. ولإكسابه المزيد من الخبرات بدأ إسماعيل في الاستعانة به في العمل الإداري، فعين مفتشاً للأقاليم بالوجهين القبلى والبحرى، وأسند من جانبه وكالة الوجه القبلى لمحمد سلطان

والوجه البحرى لحسن راسم، وجعل إقامته هو بطنطا، وقد استمر ما يقرب من العامين مهتمًا بجميع أعمال الحكومة، وبصفة خاصة الأشغال العمومية المتعلقة بإنشاء ترع جديدة وتطهير الترع القديمة وإقامة الجسور وغيرها من الأعمال فى هذا المجال^(٤). وقد عايش حسين كامل الأهالى عن قرب خلال تلك الفترة، وهو ما كان له أبلغ الأثر فى حياته فيما بعد^(٥).

واستمرارًا من جانب الأب فى الاعتماد على الابن فى العمل الإدارى أسند إليه فى أواخر أغسطس ١٨٧٢ مسئولية نظارة المعارف العمومية والأوقاف، فضلا عن نظارة الأشغال العمومية^(٦)، واختار حسين كامل لمعاونته العديد من المستشارين، كان أبرزهم على مبارك صاحب الخبرة المتميزة، خاصة وأنه كان مسئولاً من قبل عن شئون المعارف والأوقاف والأشغال العمومية^(٧).

وكان للأمير جهوده الكبيرة فيما يخص المعارف، فعمل على توسيع نطاق التعليم العام، وحرص فى الوقت نفسه على جودته، وفى هذا الإطار جاء تأسيسه للجوائز المدرسية للمتفوقين علمياً^(٨). ويرتبط بفترة كذلك إنشاء مدرسة السيوفية للبنات عام ١٨٧٣، وكانت المدرسة الأولى من نوعها فى هذا المجال، والفضل الأول فى إنشائها يعود كما هو معروف إلى جشم آفت هانم ثالث زوجات إسماعيل^(٩).

أما بالنسبة للأوقاف، وكانت تشكل مع المعارف نظارة واحدة حينئذ، فيذكر له إصلاحه الكثير من نظم إدارة الأوقاف ورفع الحيف عن أصحاب الحقوق الذين غبنهم النظار، وأعطى كذلك اهتماماً خاصاً للمؤسسات الخيرية^(١٠). وفى أواسط أغسطس ١٨٧٣ ترك حسين كامل مسئولية المعارف والأوقاف ليتولاهما غيره، واحتفظ بالأشغال العمومية، وأضيفت إليه نظارة الداخلية، لكنه لم يمكث بالأخيرة سوى ثلاثة شهور^(١١).

وكان له العديد من المآثر فيما يتعلق بالأشغال العمومية، لعل أبرزها حفر ترعة الإسماعيلية، وما ترتب على ذلك من استصلاح كثير من الأراضي بالإسماعيلية والسويس، وإنشاء ليمانات (سجون) السويس والإسكندرية^(١٢)، وفي عام ١٨٧٤ أمر بإقامة العديد من الجسور على النيل بالقاهرة فحماها من الفيضان الذى تهددها وقتئذ. ويذكر فى هذا الشأن أنه أقام فى قصره أثناء الفيضان مكتبا للتغراف كى يحاط فى الحال بما يجد من أحداث، ومن ثم إصدار الأوامر والتعليمات اللازمة إلى رجال الإدارة فى الوقت المناسب^(١٣).

وفى أواخر عام ١٨٧٤ أضيفت إلى حسين كامل مسئولية نظارة جديدة إلى جانب الأشغال العمومية، وهى نظارة الجهادية، ثم أسندت إليه فى مايو من العام التالى مقاليد نظارة البحرية، ليصبح بذلك مسئولاً عن ثلاث نظارات^(١٤). وكما كانت له إنجازاته فى النظارات الأخرى، كانت له فى الجهادية كذلك، على المستويين الداخلى والخارجى، ففىما يختص بالداخل غيرت القوانين العسكرية القديمة ووُضعت لائحة معاشات الجهادية^(١٥)، وأخذ فى بناء البوليجون^(١٦)، وجعل به عدة أقسام للتدريب، منها قسم لتدريب ضباط المدفعية على الرمي بالمدفعية، وثان لتمارين ضباط المشاة على الرمي بالبندق، وثالث خاص بضباط الصف، ورابع لتعليم التغرافات العسكرية، فضلا عن قسم أخير للإشارة^(١٧)، كما أسست مدارس الأطفال العسكرية بالقاهرة والإسكندرية، والتى التحق بها أكثر من أربعة آلاف طالب من أبناء الضباط وصف الضباط^(١٨). وبناء على أمره أنشئت نظارة الجهادية السكة الحديدية التى تربط حلوان الحمامات بالعاصمة، وتم افتتاحها بحضوره فى يناير ١٨٧٧^(١٩).

أما على المستوى الخارجى فقد توسعت القوات المصرية جنوبا حتى وصلت إلى رأس جردفوى على المحيط الهندى، واستمرت فى تقدمها إلى أن رفع العلم المصرى على خط الاستواء^(٢٠)، مما يبرهن على كفاءة تلك القوات،

وهي الكفاءة التي تأكدت أكثر من خلال الحملة التي أرسلت إلى البوسنة والهرسك لمساعدة الدولة العثمانية في حربها ضد الصرب عام ١٨٧٦/١٨٧٧، والأخرى التي خرجت بعد ذلك لمساعدة الدولة نفسها في حربها مع روسيا عام ١٨٧٧/١٨٧٨^(٢٠).

وفي ١٠ نوفمبر ١٨٧٦ تولى حسين كامل مسئولية نظارة المالية خلفًا لإسماعيل صديق في ظل ظروف الأزمة المالية التي عاشتها مصر حينئذ، وقد تخلى عن نظارة الأشغال العمومية ليتولى شئونها أخوه إبراهيم حلمى ونظارة الجهادية ليخلفه فيها أخوه حسن، لكنه عاد مرة أخرى إلى النظارة الأخيرة عام ١٨٧٧، حيث ذهب حسن على رأس الحملة المصرية التي أرسلت لإمداد الدولة العثمانية في حربها مع روسيا^(٢١)، وبذلك صار مسئولاً عن نظارتين في وقت واحد، الجهادية والمالية.

وكان لتولى الأمير مسئولية نظارة المالية بدلاً من إسماعيل صديق ذى النقل الكبير سببه، فحين حضر إلى مصر المندوب الإنجليزى جوشن Goschen فى أكتوبر ١٨٧٦ ومعه جوبير Joubert الفرنسى لإجبار إسماعيل على قبول تصور كانا قد وضعاه لتمكين دولتهما - وخاصة بريطانيا- من خلاله من التدخل الفعلى فى إدارة الحكومة المصرية، طلب إقصاء إسماعيل صديق عن نظارة المالية كشرط جوهرى لإصلاحها^(٢٢)، ولم يعترض الخديو حتى لا تتعقد الأمور أكثر مما هى عليه، غير أن إسماعيل صديق لم يكن من هذا الرأى، فما كان من الخديو إلا أن دعا المجلس الخصوصى للاجتماع للمداولة فى الأمر فى حضور إسماعيل صديق، ولما كان أعضاء هذا المجلس يكونون كراهية شديدة لصديق، فقد وافقوا على إقصائه من منصبه، إلا أنه من جانبه ظل متمسكاً بوجوده فيه، وهو ما أثار اعتراض المجلس مرة أخرى، وكان أشد الأعضاء

تظاهراً بهذا الاعتراض أبناء الخديو الثلاثة: توفيق وحسين وحسن، مما دفع صديق لأن يتقوه ضدهم بكلمات أشار فيها إلى أن موقفهم نابع عن عدم خبرة لحدائث سنهم، فما كان من حسين كامل، وكان سريع الانفعال، إلا وهجم عليه وصفعه على وجهه، وانتهى الأمر بتقديم صديق لاستقالته وتكليف الخديو لحسين كامل بتولى شئون المالية^(٢٣).

والسؤال الذى يطرح نفسه: هل كان حسين كامل قادراً على حل الأزمة المالية، وبالتالي وقع اختيار والده عليه ليخلف إسماعيل صديق؟ الإجابة بالنفى، وذلك لنقص الخبرة، إذ لم يكن قد مضى عليه بالاشتغال فى العمل الإدارى سوى ست سنوات تقريباً، ولم يكن قد تجاوز الثالثة والعشرين، وبالتالي لم يكن صديق ينافى الحقيقة حينما ذكر للخديو فى حديث جرى بينهما بسرأى عابدين عقب استقالته أنه - أى الخديو - أخطأ فى تعيين أحد أنجاله مكانه، وأوضح أنه من بين أسباب ذلك قلة مسئولية الأمير حسين التى لن تخفى على أحد^(٢٤). وقد أثبتت الأحداث فيما بعد صحة ما ذهب إليه صديق، فلم يطرأ أى تحسن على الحالة المالية، بل زادت تفاقمًا عن ذى قبل. والذى يسجل عن أعمال الأمير فى هذا المنصب أنه اتخذ الشدة منهجاً فى التعامل مع الموظفين الذين كانوا مقربين من الناظر السابق^(٢٥)، وكان ذلك ما أمكنه القيام به فى هذا الميدان.

وظل حسين كامل متولياً شئون نظارتى الجهادية والمالية إلى أن تشكل مجلس النظار برئاسة نوبار فى أغسطس ١٨٧٨ وفقاً لنظام جديد يختلف عما قبله، ولم يأت اسم الأمير ضمن هذا التشكيل أو أى تشكيل نظارى آخر فيما بعد.

العلاقات مع السلطة

شهدت الفترة الأخيرة من حكم إسماعيل صراعا مستعرا بين الدول الأوروبية، خصوصا بريطانيا وفرنسا اللتان عملتا على سلب سلطته ثم سعيتهما لدى السلطان العثمانى عبد الحميد الثانى لعزله، وهو ما نجحتا فيه، حيث

صدرت إرادة السلطان فى يونية ١٨٧٩ بخلع إسماعيل وتنصيب نجله الأكبر محمد توفيق خلفا له.

وكان حسين كامل لديه الطموح فى أن يخلف والده على العرش، مستغلا فى ذلك ما كان يحس به من حب له أكثر من أخيه توفيق، إلا أن نظام وراثته العرش المعمول به لم يكن يسمح بذلك، وفى ضوء هذا جاء نصح إسماعيل لحسين كامل بألا ينافس أخاه على الحكم، وقد التزم الأمير من جانبه رغبة والده، ومن ثم كانت مرافقته مساء ٢٦ يونيو ١٨٧٩ لتوفيق فى عربته من سراى الإسماعيلية إلى القلعة لحضور حفل تنصيبه^(٢٦).

وما هى إلا أيام قليلة حتى غادر حسين كامل مصر مع والده إلى إيطاليا، ولم يعد إلى البلاد ثانية إلا بعد انتهاء أحداث الثورة العربية والاحتلال البريטانى^(٢٧).

وهناك العديد من الأمور التى تعكس وجود نوع من العلاقة - أيا كان حجم تلك العلاقة صغيرًا أم كبيرًا - بين حسين كامل وطرفى السلطة فى مصر (السراى - الإنجليز). وفيما يخص الطرف الأول تتبين تلك العلاقة فى عهد توفيق من عدد من المواقف - وإن كانت قليلة - لعل من أهمها تكليف الأخير لحسين كامل بمرافقة ولى عهد بريطانيا البرنس دوجال - وهو الذى تولى عرشها فيما بعد باسم إدوارد السابع Edward VII - حينما زار مصر فى أكتوبر ١٨٨٩، وتكرر الأمر نفسه فى العام التالى، لكن هذه المرة كان الزائر فيها ولى عهد روسيا الجراندوق نقولا، والذى أصبح هو الآخر فيما بعد إمبراطورًا لروسيا^(٢٨). وقد قام حسين كامل بمهمته على أكمل وجه، وهو ما أسعد ضيفى مصر، كما زاد من الثقة والإعجاب به لدى توفيق.

أما عن عباس حلمي الثاني فقد بدأت العلاقة معه منذ وقت مبكر - في أعقاب وفاة والده في يناير ١٨٩٢، إذ كان وقتها يدرس في فينا - فعندما أرسلت إليه حكومة مصطفى فهمي الأولى (١٤ مايو ١٨٩١ - ١٧ يناير ١٨٩٢) للحضور إلى مصر في أول باخرة، فإنه عند وصوله الإسكندرية كان حسين كامل في مقدمة مستقبليه، وبعد الوصول إلى القاهرة صحبه في عربة التشريفات الكبرى مع كل من الأميرين محمد علي وإبراهيم حلمي، وسار الموكب بهم جميعاً إلى سراي عابدين^(٢٩).

وهناك مواقف أخرى تعكس استمرار ذلك التوافق بين الأمير والخديو، أحدها يتمثل في تلك الدعوة التي أخذها حسين كامل على عاتقه في نهاية عام ١٩٠٩ ومطلع العام التالي لجمع المال بالاكتتاب العام لبناء ملجأ في السويس لفقراء الحجاج المسلمين، وذلك تذكراً لحج الخديو وقتئذ^(٣٠).

موقف ثان يتضح حينما سعى حسين كامل لتضييق هوة الخلاف بين الخديو وحزب الأمة، فيذكر أحمد لطفي السيد - أحد أقطاب الحزب - في ذكرياته أن عباساً لم يكن راضياً عن شركة "الجريدة" ولا عن الحزب نفسه، وأن بطانته كانت تعارض صحيفة "الجريدة" لسان حال الحزب وتعمل لحل الشركة، ونجحت تلك البطانة في التأثير على بعض الشركاء للخروج على الشركة ورفع دعوى قضائية طالبين حلها عام ١٩١٠، وقد أنعم على هؤلاء ببعض الرتب من جانب الخديو، وعلى إثر ذلك حرر لطفي السيد مذكرة بتلك التصرفات وسلمها إلى محامى الشركة، وهنا تدخل حسين كامل، وكان يرأس وقتئذ مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، ودعا إليه من أقطاب حزب الأمة محمود سليمان وعلى شعراوي، فضلاً عن لطفي السيد، واستطاع أن يصل في النهاية مع هؤلاء في حضور بطرس غالي رئيس النظار إلى أن يطلب المدعون تأجيل الدعوى إلى أجل غير مسمى، وهو ما تم بالفعل^(٣١).

ويظهر موقف ثالث من خلال تضامن حسين كامل مع الخديو في فترة خلاف الأخير مع محمد فريد والحركة الوطنية بصفة عامة على عهد المعتمد البريطاني كنشر Kitchener الذي عُين خلفًا لجورست Gorst بعد رحيله عام ١٩١١، وقد تجلّى ذلك التضامن حينما عارض الأمير بصفته رئيسًا للجمعية الخيرية الإسلامية تجديد انتخاب محمد فريد زعيم الحزب الوطني لعضوية مجلس إدارتها بعد انتهاء مدة عضويته، وذلك بدعوى أنه رئيس لحزب سياسي عرف بالعداء للخديو والحكومة. غير أن كثيرًا من أعضاء الجمعية كانوا على غير رأى حسين كامل، فتم انتخاب محمد فريد بأغلبية كبيرة رغم إرادة الأمير. لكن سرعان ما أتاحَت ظروف سفر محمد فريد إلى الأستانة في مارس ١٩١٢ اتقاءً من اضطهاد سلطات الاحتلال له الفرصة لحسين كامل لتنفيذ ما رغب فيه ضد فريد، فتم شطب عضويته بالجمعية استنادًا إلى عجزه عن دفع بعض ما كان متأخرًا عليه لصندوق الجمعية^(٣٢).

لكن تجدر الإشارة إلى أن العلاقة الودية التي ربطت حسين كامل بالسراي، سواء في عهد محمد توفيق أو عباس حلمي، لم تستثنه من بعض المشاكل التي تعرض لها أمراء العائلة الخديوية فيما يخص أملاكهم من الأراضي الزراعية ومخصصاتهم المالية، وقد شارك مع هؤلاء الأمراء في مطالباتهم بمميزات تتعلق بهذا الشأن، والتي وصل أمرها إلى المحاكم، بل وإلى المسؤولين الإنجليز أنفسهم^(٣٣).

ويرتبط بعلاقة حسين كامل بالسراي علاقته بالدولة العثمانية صاحبة السيادة الشرعية على مصر، وكانت لها مظاهر عدة، من أهمها اكتتاب حسين كامل بمبلغ ٣٩٠ جنيهاً مساهمة منه في الإعانة العسكرية التي تقرر إرسالها للدولة العثمانية^(٣٤) بسبب ظروف حربها مع اليونان عام ١٨٩٧، وكان مصطفى

رياض رئيس لجنة الإعانة التي كانت قد تشكلت بمصر قد سبق له أن قابل حسين كامل وأطلعته على مهام اللجنة وآمالها في تقديم الدعم المادى لها، فأظهر الأمير استعداده التام للقيام "بفروض التبعية والولاء"^(٣٥).

وفى إطار العلاقة الودية بين حسين كامل والدولة العثمانية جاء إنعام السلطان العثمانى أواخر عام ١٨٩٩ على حسين كامل بـ "نشان الامتياز المرصع" وعلى نجله كمال الدين بـ "النشان العثمانى الأول" والتقى حسين كامل بالسلطان فى الآستانة، وقوبل بأسمى مظاهر الحفاوة، حتى إنه ترددت هناك أقوال عن رغبة السلطان فى تعيين حسين كامل صدراً أعظم^(٣٦).

واستمراراً لسياسة التواصل بين الأمير والدولة العثمانية، فإنه لم يتقاعس عن مساندة السلطان عبد الحميد الثانى فى سياسته الخاصة بنشر الدعوة للجامعة الإسلامية، وترغم فى مصر جمع التبرعات من أمراء الأسرة المالكة للمساهمة فى تدبير الأموال اللازمة لتنفيذ مشروع سكة حديد الحجاز لتسهيل حركة الحج^(٣٧). وحينما نشبت الحرب بين الدولة العثمانية والبلقان فى أكتوبر ١٩١٢ واجتمع مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر المصرى لوضع خطة عمل لإرسال البعثات الطبية إلى ميدان القتال لمساعدة دولة الخلافة، وتقرر فتح باب التبرعات من أجل العون فى التنفيذ، كان الأمير ضمن المتبرعين من أفراد الأسرة المالكة^(٣٨). وهكذا ظلت العلاقة قائمة بين حسين كامل والدولة العثمانية حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وإعلان الحماية البريطانية على مصر وزوال السيادة العثمانية عليها وتولى حسين كامل العرش.

وبالنسبة للعلاقة مع الطرف الآخر للسلطة، أى الإنجليز، فإنها اتسمت بصفة عامة بالود بين الجانبين، وتعددت الشواهد الدالة على ذلك، فكان حسين كامل يزور المعتمد البريطانى كرومر Cromer بدار الوكالة^(٣٩)، وبعد استقالة الأخير من منصبه فى إبريل ١٩٠٧ فى ظل تداعيات حادثة دنشواى التي وقعت

فى ١٣ يونية ١٩٠٦ حضر الأمير الحفل الذى أقيم لوداعه، وإن كان تحت ضغط مصطفى فهمى رئيس النظار. وقد نددت الصحف الوطنية وقتها بالذين قبلوا حضور الحفل، لاسيما حسين كامل^(٤٠). كما أنه كان يلتقى المعتمد البريطانى جورست الذى خلف كرومر^(٤١). وحينما توفى إدوارد السابع ملك بريطانيا فى مايو ١٩١٠ شارك حسين كامل فى الاحتفال بجنائزه الذى أقيم بثكنة قصر النيل^(٤٢). وفى عهد كتشز (١٩١١-١٩١٤) كان الأمير على اتصال برجال السلطة البريطانية، وهو ما تظهره أشياء عدة، منها حضوره المأدبة التى أقامها المعتمد البريطانى فى ١٩ يناير ١٩١٤، والتى كانت من نوع المآدب السنوية التى تقام لرؤساء المصالح الحكومية ونخبة من الأعيان^(٤٣). وأيضاً زيارته لسردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان فى ٨ يونية من العام المذكور بنظارة الحربية^(٤٤).

بيد أنه مما ينبغى ذكره أن تلك العلاقة بين حسين كامل والإنجليز لم تكن تعنى التوافق التام بينهما، وبصفة خاصة من جانب الإنجليز، حيث كان يحكم علاقاتهم بالآخر تحقيق مصالحهم فى المقام الأول، ومن أبرز ما يدل على ذلك حينما لجأ إليهم حسين كامل لمساعدته فى الاستقلال بالنظارة على وقف والده بعد وفاة والدته أخيه إبراهيم حلمى لم يوفق فى حملهم على الانحياز له، حيث حكم القضاء الشرعى بأن يكون الخديو عباس حلمى الثانى هو الناظر على الوقف^(٤٥).

الأنشطة الاقتصادية

بعد انتهاء أحداث الثورة العربية عاد حسين كامل إلى مصر، واتجه إلى العمل الذى شغف به منذ فترة مبكرة من حياته، وهو الزراعة التى أعطاهها جل وقته، وهو لم يقتصر فى زراعته على أملاكه الخاصة، إذ عمل على توسعتها من خلال استجاره بعض أراضى الدومين^(٤٦)، وقد صارت أراضيه تعطى إيراداتاً

يزيد كثيرًا على إيرادات أراضى غيره، ويعود ذلك إلى الجهود الكبيرة التى بذلها، والتى تتضح فيما سجلته عنه مجلة "الزراعة المصرية" فى أكثر من عدد لها^(٤٧)، من ذلك قولها "قد دخل فصل الشتاء، وهو فصل اللهو والأفراح فى مصر، وقد فتحت الأبواب الخديوية أبوابها، وبينما الناس تتوارد إليها وتتقاطر أفواجا نرى صاحب الأبهة والسمو دولتو البرنس حسين باشا كامل فى وسط أطيانه الواسعة بايتاى البارود يدرّب الفعلة والمزارعين بخبرته المعروفة"^(٤٨).

وإلى جانب أعماله تلك كان حسين كامل مسئولاً عن إدارة أملاك والده الزراعية التى كان قد استبدلها بمعاشه، وقد صارت تلك الأراضى هى الأخرى من أحسن الأراضى إنتاجاً^(٤٩).

وبناءً على ما حققه حسين كامل من نجاحات فى أعماله هذه قد استلقت إليه أنظار بعض أصحاب رعوس الأموال^(٥٠)، سواء من المصريين أو الأجانب، وجعلهم يتطلعون إليه لمشاركتهم فى بعض الشركات الاستثمارية التى تعمل فى مجالات تتصل بالزراعة بشكل أو بآخر، وكان من أهم تلك الشركات "الشركة الزراعية الصناعية المصرية" التى أسست عام ١٨٩٨ برأسمال مصرى بلجيكى، وقد تولى الأمير رئاستها، وكان من أهم المساهمين فيها^(٥١).

بيد أن النجاحات الأكبر لحسين كامل فيما يخص اهتماماته الزراعية جاءت من خلال "الجمعية الزراعية الخديوية" التى تأسست برئاسته فى إبريل ١٨٩٨، وقد ضم مجلس إدارتها عددًا من كبار المزارعين المصريين والذوات — أتراكًا ومصريين — والأجانب، وكان الهدف منها توسيع نطاق الزراعة والعمل على تنمية محصولاتها^(٥٢). غير أن هذه الخطوة سبقت بإقامة عدد من المعارض الزراعية، كان الغرض منها ترقية فنون الزراعة وكل ما يتعلق بها من خلال تبادل الخبرات، ففى أكتوبر ١٨٩٥ تقرر إنشاء معرض للأزهار والأثمار، وتحدد موعد افتتاحه فى يناير ١٨٩٦^(٥٣)، وكانت قد تشكلت لجنة للمعرض

اختير الأمير لرئاستها واللادى كرومر نائبة له^(٥٤)، وافتتح المعرض فى موعده بحديقة الأزبكية بالقاهرة وحديقة طوسون بالإسكندرية^(٥٥).

وفى ٢٢ يناير من العام التالى افتتح المعرض الثانى للأزهار والأثمار بحديقة الأزبكية^(٥٦)، وكان من أهم ما ميزه عن سابقه دقة تنظيمه، وتضمنه قسمًا زراعيًا حظى بعناية خاصة من لجنة المعرض برئاسة حسين كامل^(٥٧)، الذى شارك بالعديد من المعروضات، وفى قسم نباتات الزينة عرض مجموعة من الأزهار "غاية فى الرونق والبهاء"، وفى قسم الفواكه كان الشليك (التوت) الذى عرضه الأمير "محلاً لاندھاش الأبصار"، وكذلك البرتقال واليوسفى والسفرجل والموز فإنها "حلت محل الإعجاب والاستغراب من مشاهديها لما امتازت به من عظم الحجم وحسن النسق"^(٥٨). وفى قسم الخضروات الذى حوى أكثر من ٤٠ صنفًا من الخضروات التى تزرع فى مصر وجدت أنواع عديدة من القرع كان أحسنها ما هو معروض من أراضى حسين كامل^(٥٩). وفى قسم الحبوب الغذائية كان مما أعجب به ذوو الخبرة فى مجال الزراعة صنف الذرة المصرية الواردة من زراعات البعض، وكان من بينهم الأمير. أما فيما يخص صناعة الحرير فلم يتقدم للمعرض سوى اثنان كان الأمير أحدهما، وقد نال كلاهما "نشانات الافتخار" على ما عرضاه من الشرائق كبيرة الحجم وجيدة النمو^(٦٠). ومما هو ثابت أن معروضات حسين كامل بصفة عامة هى التى قد حصلت على أغلب الجوائز، غير أنه تنازل عنها لمعرض العام التالى^(٦١).

وبعد انتهاء المعرض اهتم حسين كامل مع اللجنة المسئولة بإيلاء العناية الكاملة لكل ما أبدى من جانب البعض ممن تابعوا سير المعرض من اقتراحات للتطوير^(٦٢)، وسرعان ما اتخذت الإجراءات لتنفيذ بعضها، فأعلن فى وقت مبكر عن موعد انعقاد المعرض القادم (يناير ١٨٩٨)، وتقرر طبع برنامجه حتى

يتمكن المعارضون من تهيئة أصناف معروضاتهم، كما أشير إلى تنازل مصلحة السكة الحديدية عن ٥٠ % من رسوم نقل المعروضات^(٦٢). وقد ساعد كل ذلك على النجاح الذي تحقق للمعرض، حيث لوحظ احتواؤه على معروضات فاقت ما عرض بالمعرضين السابقين^(٦٣). وقام حسين كامل بعد نهاية انعقاده بحضور حفل توزيع الجوائز على الفائزين، ولا يخفى ما فى ذلك من تشجيع لهم ولغيرهم على زيادة إتقان معروضاتهم مستقبلاً، مما يعود بالنفع فى النهاية على الزراعة المصرية. والجوائز التى تم توزيعها كانت عبارة عن مداليات فضية وبرنزية ومدالية ذهبية واحدة، والأخيرة نالها حسين كامل بإجماع الآراء، حيث فاقت معروضاته كل معروضات سواه، بما فى ذلك معروضات الدائرة السننية نفسها^(٦٤).

وبعد ثلاثة شهور تقريباً من نهاية المعرض جاءت نشأة "الجمعية الزراعية الخديوية" برئاسة حسين كامل - كما سبق أن أشرنا - وقد سار الأمير بأنشطتها فى اتجاهات متعددة، فواصلت إقامة المعارض الزراعية ومعارض الأزهار، وقد نالت الأولى الاهتمام الأكبر، فأقيمت سراى فخمة لها بمنطقة الجزيرة تم الاحتفال بافتتاحها مع افتتاح المعرض الثانى فى ٩ فبراير ١٩٠٠^(٦٥).

وقد حرص حسين كامل مع القائمين على إدارة شئون الجمعية على تطوير معارضها منذ اللحظة الأولى بإضافة الجديد لها، فأصبحت الحيوانات والآلات الزراعية ضمن ما تشتمل عليه تلك المعارض، اعتباراً من المعرض الأول^(٦٦)، وصارت المعروضات منذ معرض فبراير ١٩٠٣ تعرض تحت مظلات حماية لها من أية طوارئ جوية^(٦٧)، كما أقيمت بعض المعارض الإقليمية، كمعرض بنى سويف عام ١٩٠٢، والذي حقق قدراً كبيراً من النجاح فى ظل الاهتمام الذى حظى به من أهالى الوجه القبلى^(٦٨)، ومعارض أخرى

مماثلة في أماكن مختلفة، كالفيوم والمنصورة وطنطا عام ١٩٠٥^(٦٩). ولا يخفى ما لتلك المعارض من أهمية كبيرة، حيث يكون الدافع لدى المعارضين للمشاركة فيها كبيرًا، نظرًا لقربها من أماكن إقامتهم.

ومن خلال المعارض حاول حسين كامل العمل على بعث الصناعة المصرية التي أعرب عن أسفه لحالها، وقيام المواطن المصري بشراء احتياجاته من المصنوعات الأجنبية، وتركه لما هو موجود من بعض الصناعات المصرية القديمة^(٧٠)، وكان أول معرض يخصص فيه الأمير قسمًا للصناعات المصرية هو معرض المنصورة - سالف الذكر - وتلاه معرض طنطا^(٧١). وأمام ما حققه القسم من نجاح في المعارضين تقرر إقامة قسم أكبر في المعرض الزراعي السنوي بالجزيرة في فبراير ١٩٠٧^(٧٢)، وقد لوحظ أثناء انعقاد المعرض احتواء القسم على أنواع مختلفة من المنسوجات، فضلاً عن مصنوعات ذهبية وفضية ونحاسية وخشبية وحديدية وغيرها، وهو ما أكسب المعرض أهمية كبيرة ميزته عن معارض الأعوام السابقة^(٧٣)، واستمرت العناية بهذا القسم في المعارض اللاحقة، وهو ما دفع بعدد من أصحاب الصناعات بعد انتهاء معرض مارس ١٩٠٩ للتوجه إلى الأمير وتقديم واجب الشكر له على جهوده^(٧٤).

كما اهتم حسين كامل من خلال معارض الجمعية أيضًا بتنشيط التجارة، فكان ينتقل من قسم لآخر ينشط التجار ويرغبهم في جلب الأدوات والمهمات والوابورات الزراعية وغيرها من البضائع التي تقوم عليها حركة التجارة والزراعة في مصر. ولم يكن يتوانى عن التوجه بوصاياه لكبار المزارعين للإقبال على ابتياعها لإتقان زراعتهم بها من جهة وتنشيط التجارة من جهة أخرى^(٧٥).

من ذلك كله يتضح قدر النجاح الذى حققته معارض الجمعية الزراعية، وكان لحسين كامل جهوده الواضحة فى ذلك، من خلال رئاسته للجمعية واللجنة القائمة على إدارة المعرض، فضلاً عن مشاركته شخصياً بكثير من المعارضات التى كان بعضها من الحيوانات، والبعض الآخر لأنواع مختلفة من محصول القطن، كالميت عفيفى، والعباسى، واليانوفيتشى، وقد نالت العديد من الجوائز التى تنوعت درجاتها بين الأولى والثانية والثالثة^(٧٥).

ومن الأنشطة الأخرى التى قامت بها الجمعية وحظيت باهتمام واسع من جانب حسين كامل معالجة المشاكل التى كان يتعرض لها القطن والعمل على جودة إنتاجه، باعتباره المحصول النقدى الأول وركيزة أساسية فى حياة البلاد الاقتصادية، فإزاء تفاقم دودة القطن عام ١٩٠٩ وتراخى المزارعين عن مقاومتها، أشار حسين كامل فى حديث أدلى به لصحيفة الأهرام إلى ضرورة عناية الفلاحين بهذا الأمر، وأن يهب الجميع للتخلص من الدودة حتى لا تفتك بالمحصول، وذهب إلى أهمية وجود نقابات زراعية للقيام بدورها فى هذا الشأن، من خلال تشكيل لجان تتولى الإشراف والمراقبة على الجهود المبذولة للتخلص من الدودة، مبيناً أن الاعتماد على الإدارة وحدها لا فائدة منه، حيث لا يمكن للحكومة توفير أربعة آلاف معاون لمراقبة تنقية الدودة فى أربعة آلاف بلد تقوم بزراعة القطن، كما أوضح أن للنقابات دوراً مهماً فى تغيير ما لدى الفلاحين من ثقافة مغلوطة تقوم على الاعتقاد بأن تنقية الدودة من عمل للحكومة وحدها، وأن الفائدة تعود عليها لا عليهم^(٧٦).

ومن خلال موقعه كرئيس للجمعية أصدر حسين كامل منشوراً إلى مندوبى الجمعية فى المديرية يحثهم فيه على ضرورة مواصلة أعمالهم الخاصة بإرشاد المزارعين وبذل كافة الجهود لمقاومة الدودة، وآفة الندوة العسلىة، مشيراً إلى أن الزراعة القطنية هى أساس ثروة البلاد التى يستفيد منها الجميع، وطالبهم

بتبليغ كل ما يروونه من إهمال وتقصير لمدير المديرية، وأعرب عن سعادته للتقارير اليومية التي يبعثون بها إلى الجمعية عن الأوضاع بالمديريات التي يعملون فيها (٧٧).

وحينما عرض على مجلس شورى القوانين فى نهاية عام ١٩٠٩ مشروع قانون تم وضعه للمساعدة فى التخلص من دودة القطن، وأشار أحد الأعضاء إلى شدة العقوبة التى قد تحكم بها لجنة الشياخات على العمد والمشايخ حال إهمالهم فى تنفيذ ما ألزمهم به القانون - كان من سلطة اللجنة الحكم بالغرامة والحبس والرفق - مطالبًا بالاكْتفاء فى الحكم على المهمل بغرامة لا تتجاوز ١٠٠ قرش، عقب حسين كامل - وكان رئيسًا للمجلس حينئذ - بأن المسألة فى غاية الأهمية، حيث خسرت البلاد ملايين الجنيهات من جراء آفة القطن، فإذا خُففت العقوبة فى حالة الإهمال، فإنه لن يُنظر للأمر بالاهتمام اللازم، ورغم محاولة بعض الأعضاء تبرير تخفيف العقوبة ظل متمسكًا بوجهة نظره، موضحًا أن التشديد ما دام يرمى إلى نفع عام فلا خطر منه (٧٨).

وأمام تفشى دودة القطن واشتداد وطأتها، خصوصًا فى الوجه البحرى، عام ١٩١١ عدل حسين كامل لبعض الوقت عن سفره إلى أوروبا فى صيف ذلك العام (٧٩). وفى ظل ما أحدثه انتشار الدودة من دعر أخذ من خلال لجنة كُلف برئاستها من قبل الحكومة فى البحث عن وسيلة يمكن بها التخلص من دودتى القطن واللوز (٨٠)، كما رأس لجنة أخرى للغرض ذاته بتكليف من الخديو عام ١٩١٣. وبعد البحث رفع حسين كامل مذكرة للحكومة بما تم التوصل إليه من رؤية للعلاج (٨١).

وبالتوازي مع اهتمامه بالقضاء على دودتى القطن واللوز اهتم حسين كامل بمسألة أخرى، وهى النقص المتوالى فى محصول القطن قياسًا بالمساحة

التي تزيد في زراعته في كل عام عن الذي قبله، ومن أجل معرفة الأسباب ترأس لجنة تشكلت لهذا الغرض بقرار من الجمعية الزراعية في مارس ١٩٠٨^(٨٢). ولما ظهر النقص في المحصول بشكل متزايد في العام التالي^(٨٣) اتصل بالحكومة لمناقشة الأمر، وقد أسفرت المناقشات عن تشكيل لجنة برئاسته وعضوية البعض من ذوى الاهتمام بالموضوع، ومنهم محمد سعيد ناظر الداخلية وإسماعيل سرى ناظر الأشغال العمومية ومعه مستشار النظارة، وبعض أعضاء الجمعية الزراعية، وأوضح الأمير بصدد إعلانه بمجلس شورى القوانين عن تشكيل تلك اللجنة أنها ستسترشد برأى كل مجرب في مصر من أجنب ومصريين، وبجميع التجارب التي أجريت في البلاد الأخرى، كالهند وجنوب إفريقيا، وذهب إلى أن الأمر لو احتاج إلى استحضار علماء من الخارج فإنه لن يتأخر عن ذلك^(٨٤). وكان للجنة فيما بعد اقتراحاتها المهمة لعلاج نقص المحصول^(٨٥).

وفي ظل تلك الأخطار التي كان يتعرض لها محصول القطن والخشية من العواقب الوخيمة التي قد تترتب على ذلك باعتباره المحصول الرئيس الذي تعتمد عليه البلاد حينئذ، وجه حسين كامل مع غيره من المسؤولين في الجمعية الزراعية عناية أكثر نحو الاهتمام بزراعة المحاصيل الأخرى إلى جانب القطن، وفي هذا الإطار جاء قرار اللجنة التنفيذية للجمعية برئاسته في يناير ١٩٠٩ بتعيين لجنة للبحث في الطرق الممكنة اتخاذها لتشجيع وتوسيع زراعة المحاصيل الأخرى غير القطن^(٨٦)، وهو القرار الذي أشارت صحيفة "الجريدة" إلى أهميته، من منطلق أن الاقتصاد على زراعة نوع واحد من المحاصيل في بلاد زراعية كمصر يبقى خطراً دائماً عليها، حيث يجعل الحياة الزراعية منوطة به "تهلك بهلاكه وتحيا بحياته"^(٨٧).

ومن الأمور الأخرى التى حظيت بجانب من جهود الأمير خلال رئاسته للجمعية الزراعية مسألة الرى، إذ كانت المزاروعات تعاني من قلة المياه فى ظل تطبيق نظام المناوبات أيام التحاريق وانخفاض مياه النيل، ففى مارس ١٩٠٢ أرسل خطاباً إلى ناظر الأشغال العمومية يطالب فيه بتقليل مدة المناوبات فى شهرى يونية ويولية للحاجة الماسة إلى كميات كبيرة من المياه فى تلك الفترة، وإلا لحق الضرر بالزراعة، ولما كان الرد على ذلك الخطاب قد جاء بما يفيد عدم القدرة على تلبية الطلب^(٨٨)، فقد أعاد الأمير المحاولة فى العام التالى، وأجاب الناظر المذكور هذه المرة بوضع الطلب محل الاهتمام، مع الإشارة إلى أن المشروعات التى سيجرى البحث فيها بخصوص مناوبات هذا العام سيكون القصد منها إجابة هذا الطلب قدر الإمكان^(٨٩).

ولم يكن حسين كامل يقصر اهتمامه بحل مشكلات الرى على مجرد مراسلة نظارة الأشغال العمومية، فقد كان يذهب بنفسه أحياناً إلى مقر تلك النظارة للتباحث مع المسؤولين بصورة مباشرة، وهو ما يظهر بوضوح فى تلك الزيارة التى قام بها إليها فى مارس ١٩٠٦ على رأس وفد يضم بوغوص نوبار وإسماعيل أباطة وجورج فودن، وقد التقوا جارستن Garsten مستشار النظارة واجتمعوا مع وكيلها للرى ومفتش عموم الرى فى الوجه البحرى، وتناقشوا فى أمور عدة تتعلق بالرى والمناوبات وتطهير الترع وغيرها من الشئون الأخرى التى تهم المزارعين، وفى النهاية أعرب جارستن عن تطلعه إلى تحقيق رغبات الأمير ومرافقيه^(٩٠).

ويأتى ضمن المسائل التى بذل من أجل تحقيقها حسين كامل جهوداً حثيثة فى إطار الاهتمام العام بها من جانب الجمعية الزراعية مسألة إنشاء نقابات التعاون الزراعية^(٩١)، فحينما طرح عمر لطفى الفكرة الخاصة بالتعاون عام

١٩٠٨ أبدى الأمير إعجابه بها^(٩١)، ورأى أهمية نظام التعاون للبلاد، وهذا كان نابعاً من إحاطته بظروف وواقع الفلاح، إذ كان يرى أنه من أشقى الناس حالاً "يقضى عمره في فقر مدقع وجهل مطبق، وأكله قليل ومسكنه حقير والقدر يحف به من كل جانب، فهو مثال التعاسة والوسخ والشقاء"^(٩٢)، فضلاً عن ذلك فهو يعيش مثقلاً بالديون، ويظل بسبب ضيق ذات يده وتقل ديونه وكثرة مطالباته "غائصاً في بحر الهموم ولا يجد طريقاً إلى النجاة والراحة"^(٩٣). ويرجع الأمير هذه الحالة إلى أن أحداً لم يمد إليه يداً لمساعدته، سواء كانت الحكومة أو الأفراد، ويذهب إلى أن تركه على ما هو عليه يسير بالبلاد إلى الوراء، لأنه مصدر ثروة مصر الزراعية^(٩٤)، فإذا "أردنا أن ترقى البلاد وجب أن نهتم بأمر هذا الفلاح المسكين"^(٩٥).

ولعلاج تلك الحالة التي عليها الفلاح ذهب حسين كامل إلى ضرورة اهتمام الحكومة بإنشاء نقابة زراعية ذات رأسمال كاف، وأن تنشأ فروع لها في جميع المديريات والمراكز والمدن الكبيرة، حيث إنها من شأنها تقديم الدعم المادي للفلاح وإنهاض همته وتشجيعه على تحسين حالة زراعته ومعيشته والاعتناء بصحته ونظافته، كما رأى أهمية قيام الحكومة أيضاً بإنشاء العديد من البنوك ومساعدتها بالمال كي تمتد هذه البنوك الفلاح بما يحتاج إليه لتحسين زراعته وإصلاح حاله^(٩٦).

ولم يقتصر دور الأمير على مجرد إبداء الآراء، إذ سرعان ما اتخذ الخطوات العملية، فعقدت اللجنة التنفيذية للجمعية الزراعية برئاسته في ٣٠ يناير ١٩٠٩، وتقرر تعيين لجنة متخصصة، كان عمر لطفي من بين أعضائها، لدراسة مسألة النقابات الزراعية واختيار النظام الملائم لمصر وتقديم تقرير في هذا الشأن^(٩٧).

وبعد انتهاء اللجنة من أعمالها وتقدمها للجمعية الزراعية بالتقرير المطلوب مذيلاً بمشروع قانون لشركات التعاون، وآخر لللائحة عمومية تشتمل

على الأحكام التفصيلية لتلك الشركات ونظامها الداخلي، ورفع الجمعية لهذين المشروعين إلى الحكومة، أخذ حسين كامل في بذل مساعيه لديها لاستصدار القانون المطلوب ^(٩٨). وفي حديث له مع صحيفة "الريفورم" La Reforme الفرنسية في يناير ١٩١٠ أشار إلى قيامه بإرسال شابين مصريين على نفقته إلى الخارج، أحدهما إلى فرنسا والآخر إلى إيطاليا، لدراسة نظام النقابات وكيفية عملها هناك، وقد أكد على أن النقابات هي أساس الإصلاح الزراعي وتحرير الفلاح من رق المرابين ^(٩٩).

ورغم تباطؤ الحكومة بعد ذلك في إصدار القانون لم ييأس حسين كامل وواصل مساعيه لديها ^(١٠٠) حتى تحركت عام ١٩١٤ ووضعت مشروع قانون للتعاون، غير أنه جاء رجعيًا يضع كثيرًا من العراقيل في سبيل الحركة التعاونية ^(١٠١). ثم ما لبث أن جاءت ظروف الحرب العالمية الأولى، فحالت دون صدور القانون ^(١٠٢). وانصرف حسين كامل من جانبه لبعض الوقت عن مسألة النقابات، حيث انشغل بمفاوضات السلطة البريطانية معه لحمله على قبول العرش خلفاً لعباس حلمي الثاني الذي كان قد عُقدت النية على خلعه، وهو ما حدث بالفعل في ١٩ ديسمبر ١٩١٤.

ومما يجدر ذكره أن الجمعية الزراعية في تلك الآونة، وقبل أن يترك حسين كامل رئاستها لتوليه سلطنة مصر، كان قد تقلص دورها بشكل واضح، وهذا التقلص بدأ في نوفمبر ١٩١٠ مع إنشاء الحكومة لمصلحة الزراعة ونقل عدد كبير من موظفي الجمعية إليها، وبالتالي تخفيض قيمة المكافأة السنوية التي تمنح للجمعية ^(١٠٣)، ثم ظهر بوضوح بتحويل المصلحة المذكورة إلى نظارة في نوفمبر ١٩١٣ ^(١٠٤)، فضاقت دائرة أعمال الجمعية إلى حد كبير.

الاهتمامات الاجتماعية

تمثلت الاهتمامات الاجتماعية لدى حسين كامل فى مشاركته فى بعض الأعمال الخيرية التى تعود بالنفع على المجتمع، وكذلك فى إيدائه لآرائه بشأن بعض الموضوعات ذات الصلة الاجتماعية. وبالنسبة للأولى نجد أن مشاركته قد ظهرت جلية من خلال رئاسته لبعض الجمعيات الأهلية التى زاولت نشاطها فى المجال الاجتماعى، ويأتى فى مقدمتها "الجمعية الخيرية الإسلامية" التى اختير لتولى رئاستها فى ٤ أبريل ١٩٠٦ خلفاً لرئيسها الراحل محمد عبده، وكان قد سبق ذلك انتخابه لعضوية مجلس الإدارة فى ٢٣ مارس من العام نفسه^(١٠٤). وقد أكد الأمير فى تعقيبه على كتاب تبليغه بتولى الرئاسة على أنه سيقوم بالواجب عليه بكل ما فى وسعه^(١٠٥). وكان بالفعل عند كلماته تلك طوال فترة رئاسته حتى نهاية عام ١٩١٤، فبذل الكثير من أعمال البر والإحسان ومساعدة الفقراء والمحتاجين والوقوف بجانب أصحاب الأزمات، وفى العام الأول لتوليته الرئاسة، يتبرع لبعض العائلات المحتاجة بمبلغ من المال^(١٠٦)، وعلى إثر الحريق الهائل الذى تعرضت له بلدة المطرية بمديرية الدقهلية اجتمع مجلس إدارة الجمعية برئاسته فى ٢٤ أبريل ١٩٠٧ للنظر فى مساعدة منكوبى الحريق، وتقرر دفع مبلغ ٤٠٠ جنيه إعانة من صندوق الجمعية وإرساله إلى مدير الدقهلية لتوزيعه على المنكوبين، كما تقرر فتح اكتاب عمومى باسم الجمعية من أجل هؤلاء^(١٠٧)، وكان حسين كامل فى مقدمة المكتتبين^(١٠٨).

وتوالى التبرعات الخيرية من جانب الأمير، فجاء فى تقرير الجمعية عن أعمال عام ١٩٠٧ أنه وإخوته تبرعوا بمبلغ ٥٠٠ جنيه إسترليني لتوزيعها على الفقراء بمعرفة مجلس إدارة الجمعية صدقة على روح الأميرة جشم آفت هانم، كما أشير إلى تبرعه بمبلغ ١٢ جنيه مصرى باسم إحدى العائلات^(١٠٩). وفى مرة أخرى ورد للجمعية منه مبلغ ٤٥ جنيه إعانة لعائلات فقيرة من العائلات

التي أعانتها الجمعية^(١١٠)، كما تبرع بعد ذلك بمبلغ ٣١ جنيها إعانة لثلاث عائلات علاوة على ما أعطته لها الجمعية^(١١١). ويلاحظ أن حسين كامل كثيرًا ما كان يتبرع لأناس لم يكونوا حائزين على الشروط التي تتطلبها الجمعية للإحسان عليهم، وكان ذلك بالطبع من ماله الخاص^(١١٢).

وكان للأمير جهوده في مؤازرة الجمعية لمواصلة القيام بوظائفها، فبعد انتهاء أعمال الاجتماع السادس عشر لجمعيةها العمومية في ٣١ يناير ١٩٠٨ ألقى خطابا استنهض فيه الهم لمساعدة الجمعية والتأزر على تقدمها وارتقائها، ونوه بما قرره الخديو من تخصيص مبلغ ١٠٠٠ جنيه سنويا من الأوقاف الخيرية لمدارس الجمعية^(١١٣)، وحينما قامت الجمعية عام ١٩٠٩ بشراء ١٩٧ فدانًا من تفتيش كفر الحمام بمديرية الشرقية بمبلغ ٢٥٦١١ جنيهاً دفعت منه ١٥٦١١ جنيها تبرع الأمير مساعدة لها بمبلغ ٩٨٥ جنيها، بواقع ٥ جنيهات لكل فدان^(١١٤).

وقد كان ترأس حسين كامل للجمعية سببًا في اشتراك كثير من وجهاء البلاد فيها^(١١٥)، وهو ما أسهم في زيادة مواردها، كما جاءت أيضًا بعض التبرعات من أجنبى، ولعل من أبرز ما يذكر في هذا الصدد مبلغ الـ ٥٠٠٠ جنيه الذى تبرع به أجنبى لحسين كامل باسم الجمعية عام ١٩٠٧ لاستغلاله وإنفاق ريعه في مصالحها الخيرية^(١١٦).

وكان طبيعيا في ظل ذلك أن تتزايد إيرادات الجمعية، فبلغت ٢٩٥٨٦ جنيها أواخر عام ١٩١٠ في مقابل مصروفاتها التي قدرت بنحو ١٢٨٥٧ جنيهاً، وقد شهدت الفترة التالية فيما قبل الحرب العالمية الأولى انتعاشا كبيرا في موارد الجمعية لم يحدث من قبل^(١١٧). وهو ما كانت له انعكاساته الإيجابية على أعمالها والتي ذكرت صحيفة "المؤيد" بشأنها في تعليقها على التقرير السنوى للجمعية عن

عام ١٩١٢ أنها "سائرة فى تقدم ونجاح بهمة دولتلو البرنس حسين كامل باشا رئيسها وحضرات رجالها الكرام وبقية موظفيها الذين لا يألون جهدا فى كل ما يعود على الجمعية بالخير والفلاح وينمى دخلها ويزيدها تقدما وسيراً على الدوام إلى الأمام"^(١١٨).

ولما حدث أن تأثرت ميزانية الجمعية عام ١٩١٤ إثر نشوب الحرب، حيث اضطرت الحكومة إلى وقف كل التعاملات المالية والتجارية التى يمكن أن تفيد الدول المحاربة لبريطانيا، وكانت أموال الجمعية مودعة فى بنك روما والبنك الشرقى الألمانى، إلى جانب تأثر الاقتصاد المصرى بصفة عامة بسبب الحرب، فضلاً عن سبب آخر يتعلق بالجمعية نفسها وهو بعض الفوضى فى نظام الصرف بها والتمادى فيه، حاول حسين كامل إيجاد علاج للوضع الجديد، وكان من وسائله فى ذلك قيامه بتخفيض رواتب موظفى الجمعية، كما قدم اقتراحاً بضرورة تنظيم حملة واسعة لجمع التبرعات^(١١٩).

ومن المجالات الأخرى التى قدم من خلالها حسين كامل الدعم للجمعية وترك عليها بصماته الواضحة مجال التعليم، حيث كان من المهام المنوطة بها تعليم أبناء الأسر الفقيرة، وكان لهذا الدعم مظاهره المتعددة، فحينما تبرع أعيان مركز كفر الشيخ لإنشاء مدرسة بهذا المركز تبرع الأمير من جانبه بمبلغ ٤٠٠ جنيه لشراء فدانين من الأرض لإقامة المدرسة عليهما^(١٢٠). أيضاً سعى لإنشاء مدرسة تُعلم فيها الخدمة المنزلية لبنات الفقراء حتى يكن أسعد حالا فى معيشتهم، وتبرع بمبلغ ٥٠٠ جنيه مساعدة لإيجاد هذه المدرسة، كما تقرر تقديم مساعدة أخرى سنوية قدرها مائة جنيه^(١٢١). وفى زيارة قام بها إلى مدرسة الجمعية بالمحلة الكبرى فى ديسمبر ١٩١٠ تبرع بمبلغ ٣٠٠ جنيه لإتمام المبانى التى شُرع فى بنائها بالمدرسة. وقد حرص أثناء الزيارة على تقديم بعض النصائح لناظر المدرسة والخاصة بضرورة الاهتمام بتهديب الأخلاق وترقية

الآداب، حيث قال "إذا ربيت هذه الناشئة على مثال الأدب والكمال، فقد أديتم للأمة أكبر واجب عليكم وأحسن خدمة" (١٢٢).

وبطبيعة الحال لم تكن العملية التعليمية بالجمعية لتخلو من المشاكل قط، ففي ظل زيادة الإقبال على مدارسها زادت نفقات التعليم على موارده، وكان لابد من إيجاد حل لتلك المسألة، ومن أجل ذلك ذهب حسين كامل إلى ضرورة جمع تبرعات من أعيان المصريين، ومن يرغب من الأجانب، وبدأ هو صفحة تلك التبرعات بدفع مبلغ كبير، ورغم ذلك استمر تزايد العجز في الإيرادات، إذ إن التبرعات لم تكن تمثل موردا ثابتا يمكن الاعتماد عليه في وضع سياسة ثابتة للنهوض بالتعليم. وأخيرا أمكن التغلب على الأوضاع القائمة في ظل مسئولية عبد الخالق ثروت عن إدارة التعليم بمدارس الجمعية والتي تولاهما خلفا لمحمد راسم اعتبارا من أول فبراير ١٩٠٩، وتقرر عام ١٩١٢ التوسع في نظام المجانية (١٢٣)، كما تقرر في العام نفسه إنشاء فصول للتعليم الثانوى لنيل شهادة الكفاءة في مدارس الجمعية بالقاهرة وطنطا وأسيوط ابتداء من السنة الدراسية ١٩١٢/١٩١٣ (١٢٤)، وقد جاء هذا القرار الأخير نتيجة لما أقدمت عليه نظارة المعارف العمومية من إلغاء امتياز الشهادة الابتدائية، بحيث لم يعد من الممكن الاعتماد عليها في التوظيف (١٢٥).

وسرعان ما حظى التعليم الثانوى بنفس الاهتمام الذى أولاه حسين كامل للتعليم الابتدائى، وهو ما ظهر من قرار مجلس الإدارة برئاسته بتخفيض أجوره من ١٥ جنيها فى العام إلى ١٢ جنيها، بما فى ذلك ثمن الكتب والأدوات الدراسية، وقد حدا ذلك ببعض المنتفعين بالتوجه بالشكر لحسين كامل ومجلس الإدارة على هذا القرار (١٢٦)، وفى عام ١٩١٤ خص حسين كامل المدرسة الثانوية للجمعية بالقاهرة بزيارة له، واختبر تلاميذها، وقد سرته نجابتهم، وقام

بإهداء أول الناجحين في الشهادة الابتدائية بمدارس الجمعية في العام الماضي ساعة من الذهب الخالص بنوطها ومعها قلم رصاص ذهبي، ووعدته إذا استمر على تفوقه حين يحصل على شهادة الدراسة الثانوية بتعليمه على نفقته في أوروبا، وطلب منه أن يتذكر دائما مصريته ويختار من العلوم ما يكون أقرب لنفع مصر وأفضل لخدمتها^(١٢٧).

وطالما تحدثنا عن اهتمامات الأمير بالتعليم، فلا بد من الإشارة إلى أمرين - رغم كونهما لا يدخلان ضمن أعمال الجمعية الخيرية الإسلامية - الأول وهو يتعلق بالمدرسة الصناعية بدمنهوور، فحسين كامل بصفته من أكبر أصحاب الأراضي بمديرية البحيرة رأى ضرورة العمل على إفادة تلك المديرية بالمزايا التي تنتج من الصناعة، ومن أجل تحقيق ذلك جاء طلبه من مدير البحيرة القيام بدعوة العمدة والأعيان بها للاجتماع معه في يناير ١٩٠٧ للتباحث في إنشاء المدرسة المذكورة. وعقد الاجتماع بالفعل، وقد أسفر عن عمل اكتتاب للمشروع، افتتحه حسين كامل بدفع مبلغ ١٥٠٠ جنيه، كما أوقف عليه ٧٦ فدانا من أطيانه بجبارس لا يقل ريعها السنوى عن ٥٠٠ جنيه. وعُثم الاكتتاب بعد ذلك في كافة مراكز المديرية، وتوالت التبرعات، وهو ما ساعد على سرعة خروج المشروع إلى أرض الواقع^(١٢٨).

أما الأمر الثانى فهو خاص بموقف حسين كامل من مشروع الجامعة المصرية، ففي اجتماع اللجنة التحضيرية المؤقتة للمشروع فى ٣٠ نوفمبر ١٩٠٦ للنظر فى انتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة الدائمة أعلن قاسم أمين سكرتير اللجنة بأنه على اتصال بأمير من أمراء العائلة الخديوية وأنه عرض عليه رئاسة اللجنة، ولم يذكر قاسم اسم ذلك الأمير على اعتبار أن الأخير لم يكن قد قال كلمته الأخيرة، واكتفى قاسم بأن علل اختياره له لميله للأعمال الخيرية واشترাকে فى الجمعيات ذات المساس بالمصلحة العامة^(١٢٩). ويبدو مما كتبه أحمد

شفيق في مذكراته حينما تعرض لتلك المرحلة التي كان يمر بها مشروع الجامعة أن الأمير المقصود هو حسين كامل، وقد كُلف أحمد شفيق حينئذ من قبل الخديو عباس حلمي الثاني بمقابلته وعرض منصب الرئاسة عليه، غير أن حسين كامل اعتذر متعللاً بسببين: أولهما إحساسه بعدم رضا الإنجليز عن وجوده في المنصب، وهو سبب يبدو غير مقبول في ضوء ما سبق أن أشير إليه من علاقة طيبة ربطت الأمير بالإنجليز. والثاني خوفه من التبعات المادية في حالة عدم كفاية الموارد المالية للجامعة. وانتهى الأمر بإسناد المنصب للأمير أحمد فؤاد، وكان ذلك بناء على اقتراح من حسين كامل نفسه، على اعتبار أن الإنجليز قد لا يعارضون في قبوله^(١٣٠). وافتتحت الجامعة في ٢١ ديسمبر ١٩٠٨، وكان حسين كامل وقتها في إيطاليا، فبعث بتلغراف إلى أحمد فؤاد رئيس الجامعة يهنئه على تلك المناسبة ويدعو للجامعة بالنجاح^(١٣١).

لكن من اللافت للنظر أن حسين كامل رغم ما هو معروف عنه من ميله للمساعدة في الأعمال ذات المنفعة العامة لم يلاحظ قيامه وهو أمير بالتبرع بأية أموال للجامعة أو وقف أية أراضي من أراضيه عليها، على عكس بعض من أفراد الأسرة الخديوية، كالأمير يوسف كمال والأميرة فاطمة إسماعيل، والبعض من سراة المصريين. وهذا الموقف لحسين كامل قد يرجع إلى عدم اقتناعه بمشروع الجامعة من الأساس، واعتقاده بصحة الفكرة التي طرحتها دار المعتمد البريطاني على عهد كرومر والتي كان الهدف منها في الواقع عرقلة المشروع مع تنامي الدعوة إلى تنفيذه، وهذه الفكرة تدور حول العمل على نهضة الكتاتيب بدلاً من مشروع الجامعة، وكانت الحجة في ذلك أن بلدًا تنتشر فيه الأمية على نحو لحق بأكثر من ٩٠ % من سكانه لن تكون الجامعة ذات فائدة تذكر بالنسبة لأبنائه في ظل ذلك الوضع، ومن ثم فالأولى مناهضة الأمية بالكتاتيب، ثم يأتي

فى مرحلة آجلة المشروع الذى يتنادى به المصريون^(١٣٢). ويعضد هذا الرأى الذى أبداه حسين كامل بعد ذلك بشأن إحدى النقاط المتعلقة بالتعليم خلال مناقشة مجلس شورى القوانين برئاسته فى يونية ١٩٠٩ لمشروع قانون مجالس المديریات، فقد أشار بضرورة صرف معظم الاهتمام إلى التعليم الأولى، معتبرا أن وقت التفرغ للتعليم العالى لم يأت بعد^(١٣٣). ومن ثم فإن هذا الفكر لديه يعد السبب الحقيقى وراء اعتذاره عن عدم رئاسة الجامعة حينما عرضت عليه.

ومن الجمعيات الأهلية الأخرى التى أسهم من خلالها حسين كامل فى العمل الاجتماعى "جمعية الإسعاف" التى أسست عام ١٩٠٧ تحت رئاسته بهدف تخفيف آلام المصابين عن طريق تقديم الرعاية الطبية لهم، وقد أدى لها من الخدمات الكثير طوال فترة رئاسته التى انتهت فى يناير ١٩١٠، حيث خلفه فى تلك الرئاسة الأمير أحمد فؤاد^(١٣٤).

وهناك أيضا "جمعية رعاية الأطفال" والتى اختصرها فقراء النساء المصريات اللاتى استفدن منها بعدئذ إلى اسم "رعاية الطفل"، وقد أسست فى يناير ١٩٠٨ برئاسة حسين رشدى مدير الأوقاف الخديوية حينئذ، ويبدو أنها قد نجحت خلال الشهور الثلاثة الأولى من عمرها فى إثبات جديتها إلى الحد الذى دفع حسين كامل إلى التبرع لها بمبلغ كبير قيمته ٥٠٠ جنيه، الأمر الذى كان محل ترحيب بالغ من الجمعية حتى إنها قررت أن تنتخبه رئيساً شرفياً لها وأن تسمى أول مستشفى تنشئها باسمه، وبالمقابل أعرب الأمير عن أمله فى أن يرى قريبا للجمعية فروعا فى معظم مدن ومراكز مصر^(١٣٥).

وثمة ملاحظة جديرة بالذكر، وهى أن حسين كامل حينما اهتم بالمرأة انصب اهتمامه حول المرأة الفقيرة، أما قضية المرأة بصفة عامة فلم يبد اهتماما ذا بال بشأنها، فى الوقت الذى كانت فيه قد بدأت الأفكار المتعلقة بهذا الشأن درجة لا بأس بها من التداول، وهى أفكار كان قد بدأ طرحها منذ عصر

إسماعيل من جانب رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك، وتواصلت مع مفكرين آخرين، كجمال الدين الأفغانى ومحمد عبده، فضلاً عن قاسم أمين صاحب كتابى "تحرير المرأة"، "المرأة الجديدة".

أما عن آراء حسين كامل التى أبدأها بشأن بعض الموضوعات التى عكست كذلك اهتماماته الاجتماعية، فكان منها ما يتعلق بالواجبات التى يجب على الأهالى القيام بها كى تستقيم الأمور فى المجتمع، فهو يرى أنه من العبث أن يطلب هؤلاء من الحكومة عمل كل شىء، وأنه يجب عليهم أن يقدموا لها المساعدة فى إصلاح الشأن العام بما يتاح لديهم من معلومات، وبالتالي سيساعدون على تطهير البلاد من العناصر الفاسدة^(١٣٦). وبهذا الصدد انتقد ما هو موجود بين كثير من الأهالى من عدم الاهتمام بإظهار حقيقة الجرائم التى يعلمونها، معتبراً أن ذلك نقص فى الأخلاق، آملاً فى الوقت ذاته أن تسود ثقافة مغايرة، وهو ما سوف يساعد بالتالى على حفظ الأمن العام^(١٣٧).

أيضاً كانت له آراءه بشأن السلوك وتعاملات الأفراد فيما بينهم، فكان يرى ضرورة نزع كل فرد فكرة الأثرة وحب الذات من تفكيره، وأن يتناسى الجميع الخصومات والأحقاد، وعدم التعصب فى الدين، فالمسلم والمسيحى واليهودى عنده سواء، متى كانوا من مصر أو من الشرق بصفة عامة، خاصة وأن الدين بين العبد وخالفه^(١٣٨). وواضح هنا كيف كان حسين كامل محيطاً ببعض الأمراض الاجتماعية التى كانت تُلَم بالمجتمع حينئذ ومدرَكًا لمدى خطورتها على تطوره، ومن ثم محاولته العلاج الذى عكس ما طرح من وسائله ما اتسم به فكر الأمير من اعتدال.

الدور في الحياة شبه النيابية

بعد أكثر من ثلاثين عاما من تركه العمل بالسياسة، أى منذ عام ١٨٧٨، يعود حسين كامل إلى الاشتغال بها مرة أخرى، بتوليته رئاسة مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فى ٣٠ يناير ١٩٠٩^(١٣٩).

واختلفت الأسباب التى كانت وراء اختياره لهذا المنصب، فوفقاً للأمر العالى الصادر إليه كان التعيين بناء على ما كان يتمتع به من حسن الدراية والاستعداد اللازمين لمثل رئاسة مجلس شورى القوانين^(١٤٠)، وذهب البعض الآخر إلى أن كثيراً من أعضاء المجلس كان قد أخذ ميلهم للحزب الوطنى يزداد، وهو ما كان على غير رغبة الخديو، فأراد كبح جماحهم، ومن ثم كان تعيينه لعمه الذى يمكنه بما له من المهابة فى نفوس هؤلاء التأثير عليهم^(١٤١). وكان من رأى فريق آخر أن الهدف هو استغلال ذلك التأثير لحسين كامل فى جعل الأعضاء يكفون عن الاقتراحات التى تتضايق الحكومة البريطانية من إبدائها^(١٤٢) وكان للتعين ردود أفعاله التى لم تجئ على خط واحد، فقد أشارت صحيفة "الفيجارو" Le Figaro الفرنسية إلى مقابلة الجميع، وطنيين وأجانب، لذلك التعيين بالبشر والارتياح، لما لديهم من ثقة كبيرة بوطنية الأمير^(١٤٣)، ومن جانبه اعتبره المعتمد البريطانى جورست حينما كتب تقريره السنوى فيما بعد دليلاً على رغبة الحكومة فى رفع شأن مجلس شورى القوانين وتعظيم نفعه^(١٤٤)، كما نشرت "المؤيد" - الصحيفة ذات الميول الخديوية - بعض التهانى لمواطنين من أنحاء مختلفة يعبرون فيها عن سعادتهم بهذا التعيين الذى عدّه البعض أول خطوة فى تقدم البلاد لما يُعتقد فى الأمير من محبة المصريين^(١٤٥).

أما صحيفة "الجريدة" - لسان حال حزب الأمة - فكان لها موقف آخر مختلف، حيث أعربت عن استغرابها لهذا التعيين، وبنّت ذلك على أمرين، الأول

اعتزال الأمير لأعمال الحكومة منذ نهاية عصر والده، والثاني هو ما كان يصرح به في مجالسه من عدم ميله إلى الدخول في حركة الحكومة، وأنه يقصر اهتمامه على التفكير فيما يرقى الزراعة والتعليم^(١٤٦)، وبعد استعراضها لعدد من الأسباب التي قد يكون أحدها وراء تكليف حسين كامل بتولي منصبه، خلصت في النهاية إلى الرجاء في قيامه بمساعدة الأمة لنيل الدستور الذي تطالب به، موضحة أن ذلك من شأنه جعل أفراد الأمة يلتفون حوله^(١٤٧).

وجاء النقد من جانب صحيفة "الوطن" القبطية بشكل سافر، حيث أشارت إلى ما هو جارٍ في البلاد الدستورية من عدم اشتغال الأمراء بالسياسة ولا النيابة عن الشعب في المجالس النيابية، وبينت في شرح واف الحكمة من ذلك، وخلصت إلى أن وضع أمير في موضع الرئاسة من نواب الأمة يعد من البدع والغرائب التي تروى عن مصر ولا نظير لها في الأقطار الأخرى^(١٤٨). لكن الصحيفة في اليوم التالي خفت كثيرا من نبرتها دون أن تخالف المبدأ فيما سبق أن ذهبت إليه، فأشادت بعقلية الأمير، وذهبت إلى أنه لا يسع منصفاً أن يعترض على تعيينه في منصبه إلا إذا جعل اعتراضه مبنياً على مبدأ الفصل بين الشعب والإمارة، وهو المبدأ الذي تسير عليه معظم البلاد الدستورية^(١٤٩).

وعلى أية حال، فقد دخل حسين كامل في خضم العمل السياسي منذ توليه منصبه الجديد، وكان لذلك مظاهره، فنجد أنه في حديث مع بعض المهنيين له ينتقد أسلوب الحزب الوطني في العمل السياسي، فيرى أن الاستقلال لا يُنال بمثل المظاهرات التي يأتيها صبيان الحزب ولا بطريقتهم في الكتابة والخطابة. وفيما يخص الحركة التي كانت قائمة حينئذ تطالب بمنح الأمة مجلساً نيابياً ذهب إلى أن ذلك لا يمكن الوصول إليه دون المرور بمراحل تسبقه تدريجياً، على أساس أن البيت يبنى من الأساس فصاعداً، وليس العكس، وذلك على اعتبار أن المجلس

النيابى هو سقف البناء العمرانى للدستور "فعلينا أن نشيد البناء من أساسه أولاً بأن نتعلم ونستعد ونحسن سمعتنا وتزيد كفاءتنا ونقع العالم بأهليتنا، وهذا هو الأساس، ثم نندرج إلى المجلس النيابى وهو ختام البناء. وأما إننا نبدأ من فوق ونبنى السطح قبل أن نحضر الأساس فخرق فى رأى وهذر ماله مثيل" (١٤٩).

ولما كان واضحاً أن تلك الأفكار هى نفسها التى كانت تتشوق بها سلطات الاحتلال فى الرد على الأصوات الوطنية التى كانت تتادى بالدستور، وبالتالي فإن الصورة التى تتكون لدى المصريين عن حسين كامل لن تخرج عن أنه واحد من المروجين للسياسة البريطانية، فقد أكد لفريق الصحفيين الذى زاره فى منتصف فبراير ١٩٠٩ للإعراب عن سرورهم بقرار الجمعية العمومية برغبتها فى جعل جلساتها ومجلس شورى القوانين علنية - أكد على أنه والعائلة الخديوية شديداً الإخلاص لمصر أكثر من أى إنسان فيها، وأوضح أن حب الخدمة العامة هو الذى دفعه لقبول رئاسة الهيئتين شبه النيابيتين المذكورتين (١٥٠). وهذا الكلام فى الواقع كان لمجرد تبرئة الساحة، ولم يكن يعبر عن الواقع فى شئ.

وفى ظل هذا المناخ من الريبة التى أحاطت بحسين كامل منذ البداية، كان طبيعياً أن تقتصر العلاقة بينه وبين الأعضاء إلى نوع من الود والانسجام، وهو ما جعل سعد زغلول يسجل فى مذكراته فى أبريل ١٩٠٩ قوله "فى مجلس الشورى" (٥) "خط وخط كثير، فالرئيس غير راضٍ عن الأعضاء ويرميهم بالجهل والتقلب فى الآراء، وهم ينسبون إليه احتقارهم والاستبداد فيهم والميل إلى تنفيذ رغبات الخديو ضدهم" (١٥١).

ويلاحظ أن سعداً قد أشار فى أكثر من موضع من تلك المذكرات إلى ما يتضح منه انحياز حسين كامل فى بداية عهده بمنصبه ضد الأعضاء لإرضاء السلطة، نذكر من ذلك على سبيل المثال قيامه أوائل عام ١٩٠٩ بتقوية فكرة حل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية التى تولدت لدى الخديو للتخلص من

الأعضاء الذين أبدوا بعض الآراء التي لا تروق للسلطة، وكان أغلبهم من الأعضاء الدائمين، وكانت وجهة نظر الأمير أن هؤلاء الأعضاء يجب أن يكونوا مع الحكومة دائماً ظالمة أو مظلومة^(١٥٢). ويعقب سعد قاتلاً: "ولا يبعد أن يكون أراد بهذه الفكرة التقرب للخبديو الذي يبحث عن طريقة لنكاية المغضوب عليهم من الأعضاء"^(١٥٣).

وهذا الفكر لدى حسين كامل وما تبعه من تصرف لا يستقيم مع ما كان يجب أن يكون عليه من حيطة وعدالة طالما وضع في موقع الرئاسة، ولا يستقيم أكثر في ظل ما سبق أن صرح به من أن حب الخدمة العامة كان الدافع وراء قبوله تولى رئاسة شورى القوانين والجمعية العمومية.

ومع مرور الوقت أخذت العلاقة بين الرئيس والأعضاء تتسم في عمومها بالمرونة التي وضحت من الجانبين، ففي أول جلسة علنية لمجلس شورى القوانين المنعقدة في الأول من يونية ١٩٠٩^(١٥٤) توجه حسين كامل بالتهنئة لأعضاء المجلس بهذه المناسبة، وأشار إلى ما في علانية الجلسات من فوائد كبيرة، ودعا إلى وحدة الجميع، منوهاً بما في ذلك من فائدة تصب في مصلحة البلاد، كما أوضح أن المجلس رغم كونه استشارياً بإمكانه عن طريق اتحاده مع الحكومة في المسائل الاقتصادية والأمور المتعلقة بالتعليم أن يساعد على تقدم البلاد مادياً وأدبياً^(١٥٤).

وفي وصفه لجلسة ٢١ يونية ١٩٠٩ التي كانت مخصصة لقراءة قانون مجالس المديریات للمرة الثانية يقول محمد فريد - وكان معه أحد مندوبی الصحف - "كان دخولنا في نحو الساعة الحادية عشرة صباحاً بعد أن تلت بعض مواد من قانون مجالس المديریات فوجدنا الجلسة في غاية الانتظام، والمناقشات سائرة بكل هدوء وسكينة، ودولة الرئيس يديرها ويلخصها ويأمر

بأخذ الأصوات بحالة تسر الناظر وتشرح الخاطر وتدل على أن الحكومة ما أنصفت في عمل كتقليدها هذا المنصب العظيم لهذا الأمير الخطير، وإن قيل بأنها كانت تقصد وقت تعيينه التأثير على حضرات الأعضاء حتى لا يطالبوا بالدستور، فقد كانت نتيجة ذلك على عكس ما أرادت، إذ كانت خيراً عميماً ونفعاً جزيلاً لمصر والمصريين^(١٥٥)، واستطرد فريد في إشادته بالأمير والمجلس - وإن كانت له بعض الملاحظات البسيطة - ليخلص في النهاية إلى المطالبة بمنح الدستور^(١٥٦). وهذا الطلب في الواقع كان وراء بعض المجاملة التي لم تخل منها كلمات فريد. لكن بصفة عامة لم يعد بالمجلس "خلط وخبط كثير" كما صورته سعد زغلول في الأشهر الأولى من رئاسة حسين كامل له.

وتتبين المرونة في العلاقة بين حسين كامل والأعضاء بشكل أوضح من خلال المناقشة التي دارت بالمجلس في ٢٦ يونية ١٩٠٩ حول ما إذا كان النظر في تقرير اللجنة التي سبق أن شكلت لوضع البيانات عما جاء في تقرير جورست عام ١٩٠٨ بشأن مجلس شورى القوانين^(٩) سيكون في جلسة علنية أو اجتماع خصوصي، فقد رأى البعض أن يكون نظر التقرير علنياً، بينما ذهب البعض الآخر إلى غير ذلك، وكان الرئيس من هذا الرأي الأخير، ولما كان المؤيدون له هم الأقلية، فقد أوضح للمجلس وجهة نظره التي أشار فيها إلى اعتقاده بأن عدم إطالة الكلام في المسألة موضوع التقرير أفيد للأمة وللوطن، وأوضح أنه ليس له رأى مستتر ولا يقصد الدفاع عن أحد، سواء كانت الحكومة أو جورست "بل إنني أصرح بما أعتقد فأتكلم بكل وضوح، وأريد أن الإنسان يفكر فيما يقوله في كل وقت"^(١٥٧). وكان رد الفعل لذلك أن توجه عضوا المجلس محمود فهمي وإسماعيل أباطة بالشكر لحسين كامل، وجاء في قول أباطة: "شكر دولة الرئيس على النصائح الثمينة التي يلقيها علينا من وقت لآخر"، فعقب حسين كامل بأنه يتكلم مع أعضاء المجلس بصفته واحداً منهم. وكان من نتيجة لغة

الحوار هذه أن تقرر بالأغلبية نظر التقرير في جلسة خصوصية^(١٥٨)، وهو ما أراده الأمير منذ البداية.

وبأسلوبه هذا واصل حسين كامل رئاسته للمجلس، وهو ما نفت نظر المراقبين، فنشرت صحيفة "الفيجارو" فصلاً عن المجلس بعد انتهاء دور انعقاده الأول في عهد حسين كامل، أشارت فيه إلى النجاح لرئيسه في مهمته، وأخذت تصف كيفية إدارته للجلسات، فذكرت أنه "يريد المناقشة بسلطة لا تردد معها ولا وهن وبكرامة سيد سام يجمع بين اللطف والنبيل، وهو في معمعان المناقشة يلخص كل الأحاديث والأقوال بعبارة وجيزة تجمع جوهر كل المحاورات وبكلمة واحدة يعيد الخطيب الذي شط عن موضوعه وغرضه إلى ذلك الموضوع دون أن يتجاوز حدوده. أما احترامه لحرية الجدل فقد رأيناها احتراماً متناهماً، وهو يدع الخصوم يتجادلون ويتناقشون دون تحيز إلى فريق ويصبر أجمل الصبر دون أقل حركة تدل على ملله أو مضضه عند مناقشة حزب الحكومة وخصومهم"^(١٥٩).

بيد أن الأمور لم تسر طويلاً مع حسين كامل على هذا المنوال، إذ ظهرت بعد فترة مسألة مد أجل امتياز قناة السويس والتي وقف الأمير فيها في غير اتجاه الرأي العام، فأثاره عليه، وكانت النتيجة أن تقدم باستقالته من رئاسة شورى القوانين والجمعية العمومية.

وأصول الموضوع تبدئ حينما أخذ المستشار المالى البريطانى هارفى Harvy يفكر فى وسيلة يسد بها حاجة الحكومة إلى المال بسبب تدهور إيراداتها خلال الأزمة المالية، فدخل فى مفاوضة مع شركة قناة السويس لمد امتيازها مقابل الحصول على الأموال، وتوصل إلى مشروع قدمه إلى الحكومة المصرية، وهو فى خلاصته يقضى بمد أجل امتياز القناة الذى ينقضى فى ١٧ نوفمبر

١٩٦٨ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨، وفي مقابل ذلك تدفع شركة القناة للحكومة مبلغ أربعة ملايين جنيه، على أربعة أقساط سنوية متساوية تبدأ في ١٥ ديسمبر ١٩١٠، وتتعهد كذلك بأن تجعل للحكومة حصة في صافي الإيراد السنوي من عام ١٩٢١ إلى ١٧ نوفمبر ١٩٦٨ على النسب الآتية: ٤% من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٣٠، و ٦% من عام ١٩٣١ إلى عام ١٩٤٠، و ٨% من عام ١٩٤١ إلى عام ١٩٥٠، و ١٠% من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٦٠، و ١٢% من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٦٨، ويكون صافي الأرباح مناصفة بين الشركة والحكومة من عام ١٩٦٩ إلى عام ٢٠٠٨، لكن إذا حدث في عام من الأعوام أن قل الربح الصافي عن مائة مليون فرنك، فإن الشركة تحصل على خمسين مليوناً منها بينما تتال الحكومة المصرية ما تبقى، وإذا كان صافي الربح خمسين مليوناً أو أقل أعطى للشركة بأكمله ولا تحصل الحكومة على شيء، كما تلزم الحكومة بأن تدفع من أول عام ٢٠٠٩ - تاريخ نهاية الامتياز - معاشات مستخدمى الشركة ومرتببات تقاعدهم وإعانتهم^(١٦٠).

وقد ظل هذا المشروع في الخفاء زهاء عام، وفي أكتوبر ١٩٠٩ تمكن محمد فريد من الحصول على نسخة منه ونشرها في صحيفة "اللواء" لسان حال الحزب الوطنى، ومنذ ذلك الوقت وقفت القوى الوطنية بكل إمكاناتها تعارضه لما فيه من غبن واضح لمصر^(١٦١)، وكان مما طالبت به هذه القوى استشارة الأمة فى المشروع، وعدم انفراد النظار باتخاذ القرار بشأنه^(١٦٢).

وفيما يخص حسين كامل، فقد أرسل محمد فريد إليه باسم الحزب الوطنى تلغرافاً يرجوه فيه بصفته رئيساً للجمعية العمومية الممثلة للأمة أن يسعى فى عقدها لأخذ رأيها فى الموضوع^(١٦٣). كما وصله تلغراف موقع من ٣٥ شخصاً يلتزمون فيه انعقاد الجمعية للغرض ذاته^(١٦٤). ولما قر رأى الحكومة - حكومة بطرس غالى (١٣ نوفمبر ١٩٠٨ - ٢١ فبراير ١٩١٠) - على عرض

الموضوع على الجمعية العمومية لأخذ رأيها فيه^(١٦٥)، وأشيع في أعقاب ذلك وجود مساع من جانبها للتأثير على أعضاء الجمعية حتى لا يرفضوا المشروع، واستعانة رئيس النظار بحسين كامل للمساعدة في تحقيق تلك الغاية، كتب محمد فريد يعرب عن اعتقاده بأن تلك الإشاعات مبالغ فيها، مشيرًا إلى أن الأمة أصبحت في درجة من اليقظة بحيث لا تؤثر في نوابها مثل تلك المساعي، ولو كانت من أكبر أمير أو رئيس مجلس النظار، وأوضح فريد أن رئيس الجمعية لا يجهل أن تلك الإشاعات تؤثر بالسلب على ميل الرأي العام إليه بعد أن كان موضع محبة الجميع بسبب أعماله الخيرية المعروفة، وطالبه بأن يترك الأعضاء أحرارًا في آرائهم، مبينًا أنه برئاسته لنواب الأمة أصبح كأنه منتخب من قبلها وليس موظفًا بالحكومة، وانتهى فريد إلى القول بأنه لم يرد تصديق ما أشيع عن الأمير واعتبره من قبيل المناورات التي يقصد بها التأثير على الرأي العام، لكنه قرن ذلك بالقول بأنه لن يتوانى عن انتقاد رئيس الجمعية إذا بدر منه ما يوجب ذلك^(١٦٦).

والواقع أن حسين كامل كان مؤيدًا للمشروع ويرغب في تنفيذه، ويسعى من أجل ذلك في الترويج له، فقد أورد سعد زغلول في مذكراته ما يؤكد ذلك، إذ أشار بصدد حديثه عن الموضوع إلى "أن البرنس حسين يسعى من زمن في أن يتعين بصفة قومسير في القنال بدل القومسير الحالى مسيو أوليفيه، فلما تكلم الإنجليز معه في شأن القنال وجد المشروع عظيمًا، وسعى، واشترط لمساعدته عليه إنشاء تلك الوظيفة"^(١٦٧).

وأخذت الحكومة ورجال السلطة الإنجليز في تقديم الخدمات لحسين كامل، كإحالة حسين يسرى سكرتير مجلس شورى القوانين إلى المعاش، وإتمام معاشه بإضافة عامين، وتعيين مصطفى الخولى مكانه، فوافق مجلس النظار على

ذلك فى اجتماعه فى ٨ نوفمبر ١٩٠٩، وكان المستشار المالى قد قام بنفسه بعرض مسألة إضافة العاميين لمعاش حسين يسرى على الجلسة رغم عدم ورودها بجدول الأعمال، وقد عقب سعد زغلول على ذلك بقوله: "وما السر فى ذلك إلا اشتغال البرنس بترويج مشروع القنال، فقد سمعت منه - قبل ظهوره - من الشكوى من تصعب المستشار معه فى المبالغ اللازمة لإعداد محلات الشورى على زهادتها، وتوقفه فى تكميل معاش يسرى باشا. وبلغنا أنه كان طلب تعيين ستة كتبة بمالية ١٦ جنيهاً، فلم يقبل هذا الطلب، ولكنه قبل بعد ذلك، وتقرر مرتب الواحد منهم ثمانية عشر جنيهاً" (١٦٨)

ومع تصاعد حركة المعارضة للمشروع من جانب القوى الوطنية، واستمرار ما سبق أن تردد من مساعى الحكومة للتأثير على أعضاء الجمعية العمومية، واستغلال رئيسها كوسيلة فى ذلك، جاء حديث حسين كامل لصحيفة "الريفورم" والذى دافع فيه عن الحكومة والجمعية العمومية ونفسه أيضاً، كما أبدى فى النهاية وجهة نظره فى المشروع. وابتدأ الحديث بالإشارة إلى أن الجمعية العمومية رغم أن رأيها شورى وفقاً للقانون الذى تعمل من خلاله فإنها فى هذه المسألة ستكون نافذة الرأى، وأوضح أن ذلك وفقاً لإرادة الحكومة، وهو ما يوجب الاعتراف لها بالفضل، وذهب فى دفاعه عن الجمعية العمومية وشورى القوانين واستقلالهما فى الرأى إلى أن أعضاء الهيئتين ليسوا ألعوبة فى يد أحد كما تزعم بعض الصحف، مبيناً أن زمن الانقياد والتأثر بآراء الغير لم يعد موجوداً، واستطرد قائلاً: "وإنى لا أبقى دقيقة فى منصبى إذا شعرت بأى قوة تقيد حرية ضميرى الذى يوحى إلى بالطريقة السياسية التى أتبعها" (١٦٩).

وبخصوص ما ذهبت إليه بعض الآراء من أن حاجة الحكومة إلى المال هى التى حملتها على المفاوضة فى المشروع أشار حسين كامل إلى أن المسألة أسمى من ذلك، والغرض الحقيقى هو إشراك مصر فى منافع القناة، وأبان أن ذلك الأمر

نفسه يعد ثانويًا، والأهم هو الحالة التي تكون فيها مصر بعد انتهاء مدة الاتفاق، وسجل رأيه في ذلك قائلاً: "إنه مهما كانت حالة البلاد وسواء كانت مصر قوية أو ضعيفة، فأكون سعيدًا بأن تبقى القناة تابعة لمصر بعد ستين عاما كما هي تابعة لها الآن، وذلك خير لوطني على ما أعتقد" (١٧٠).

ومنذ إلقاء حسين كامل بهذا الحديث انبرت "اللواء" في الهجوم عليه وتقنيد ما قاله، فذكر محمد فريد وجدى (*) في إحدى المقالات أن الرأي الذي أبداه الأمير في مسألة القناة يعني أن بقاءها في يد الشركة الحاضرة بعد انتهاء مدة الامتياز القائمة خير لمصر من رجوع القناة إليها، وهذا يجافي الحقيقة، واستفاض الكاتب في الشرح الذي أوضح من خلاله المنفعة الكبيرة التي تعود على مصر والدول المستفيدة من القناة في حال عودتها إلى مصر، وذهب إلى أنه كان يجب على رئيس الجمعية العمومية ألا يبدي رأيه في مسألة القناة قبل العرض على الجمعية خشية التأثير على بعض الأعضاء، وأورد ما سبق أن ذكرته صحيفة "الدستور" المؤيدة للحزب الوطني من أن شيوع رأي الأمير الخاص في هذه المسألة قبل المناقشة فيها وتحليلها بدقة "لا يعد من تقاليد رجال الشورى في الأمم الراقية، بل هو من تقاليد رجال الحكومة" (١٧١).

وأدلى حسن موسى العقاد بدلوه هو الآخر، فأوضح أن حسين كامل طالما صرح برأيه واستصوب مد الامتياز قبل انعقاد الجمعية العمومية (**) فإنما يجب عليه حفاظا على مصلحة الأمة أن يمتنع من تلقاء نفسه عن رئاسة الجمعية يوم المداولة والفصل في المسألة، وذلك حتى لا تتأثر الجمعية بأفكاره، كما أخذ عليه أنه حينما أدلى برأيه لم يبين وجه الفائدة التي تعود على مصر من مد الامتياز، ولم يظهر كذلك وجه الضرر من عدمه (١٧٢).

وفى مقال آخر أشار العقاد بعدم صحة ما ذهب إليه الأمير من أن مد امتياز القناة للشركة هو السياسة الحافظة لوجود مصر السياسى، وأوضح أن السياسة الصحيحة هى رجوع القناة إلى مصر، مبيناً أن ذلك يدعو عموم الدول للمحافظة على كيائها، بحيث لا تختص بها دولة أجنبية دون أخرى. وذهب إلى أن حسين كامل والمستشار المالى اتفقا رأياً فى مد الامتياز واختلفا فى النتيجة، فالأول يرى فى مده حفظاً سياسياً لمصر، والآخر لا يرى فى ذلك بأساً على مركز الاحتلال، ولو كان يراه مضجعاً له لمانع فيه بكل قوة كما قاوم المعتمد البريطانى فى منح الدستور، ولما كان الأرجح من الوجهة السياسية رأى المستشار، فمن الواجب إذن على الأمير ألا يسلم بمد الامتياز للشركة الأصلية، وقد بين أنه لا يوجد خطر على مركز الأمير فى تلك الحالة، وذلك فى ظل ما صرح به وزير الخارجية البريطانى بمجلس العموم من عدم وجود ضغوط على الحكومة المصرية فى مسألة القناة والأمر مفوض للجمعية العمومية^(١٧٣).

واستمرت أسهم النقد توجه لحسين كامل من جانب العقاد وآخرين من كتاب "اللواء"^(١٧٤)، كما توالى عليه فى الوقت ذاته العديد من البرقيات والتلغرافات من فئات مختلفة بالمجتمع يُطالب فيها وأعضاء الجمعية برفض مشروع مد أجل الامتياز، ففى تلغراف أرسله لفيف من ضباط الجيش جاء: "بلسان الوطن نسأل رجال الجمعية العمومية رفض مشروع امتداد أجل امتياز شركة القناة المضر بمصر من كل الوجوه خصوصاً من الوجهة الحربية"^(١٧٥)، وفى إحدى البرقيات سجل بعض الطلاب: "آمال الأمة وآلامها بين أيديكم فحققوا آمالها وداووا آلامها بالمحافظة على قناتها"^(١٧٦)، وببرقية مماثلة قال طلبة آخرون: "موت الأمة وحياتها تحت لسانكم وفى أيديكم، فإما موت بمد الامتياز وإما حياة برفضه"^(١٧٧).

وظل الحال هكذا حتى كان انعقاد الجمعية العمومية في ٩ فبراير ١٩١٠ برئاسة حسين كامل للنظر في المشروع، وافتتح الخديو الجلسة بخطابه الذي أشار فيه إلى إجماع رأى الحكومة على قبول المشروع فى حالة رضا الشركة بالتعديلات التى أدخلها مجلس النظار عليه^(٩)، وأوضح أن الغرض من اجتماع الجمعية هو البحث فيما إذا كان من مصلحة مصر مد أجل الامتياز إلى أربعين عاما على شرط اقتسام الأرباح فى هذه المدة بين الحكومة والشركة مناصفة، وفى مقابل إعطاء الشركة نصف الأرباح عن المدة الجديدة تدفع للخزينة المصرية مبالغ موزعة على اثنتين عاما تقريبا الباقية من مدة الامتياز القائم، قدر قيمتها بعد البحث خبراء فى الشئون المالية، وقد رأوا أنه فى حالة الموافقة على تعديلات الحكومة المصرية تكون الفائدة التى تتألفها مصر موجبة لتنام الرضا. وفى النهاية أوضح الخديو أنه على الرغم من أن القانون النظامى لا يقضى بأخذ رأى الجمعية فى تلك المسألة، فإنه نظرا لأهميتها الاستثنائية كان قرار مجلس النظار بالألا يبت فيها برأى قبل معرفة رأى الجمعية^(١٠)، وأعرب الخديو عن ثقته فى شعور كل عضو من الأعضاء بالمسؤولية أمام مصر عند نظر المشروع^(١٧٨).

ويذكر سعد زغلول أن حسين كامل كان فى هذه الجلسة مكتئبا للغاية، لما وصله من إجماع الأعضاء على رفض المشروع^(١٧٩). ولما تليت الأوراق المتعلقة بالمشروع كان مصرا على نظره فى تلك الجلسة رغم طلب عبد اللطيف الصوفانى وإسماعيل أباطة تأجيله للغد لإمعان النظر فى خطبة الخديو لما تشتمل عليه من أمور مهمة، وأمام تمسكهما برأيهما وصياح أغلبية الأعضاء بالتأجيل، تم تأجيل الجلسة بالفعل إلى الغد^(١٨٠). ويسجل سعد زغلول "وانفضت الجلسة وقد أخذت الكآبة من الرئيسين مأخذها، وكان الحاضر يحس بأن هناك قوة متماسكة

ضد المشروع، وضد كل تعدد قد يحصل من جانب الرئاسة أو الحكومة^(١٨١). والمقصود بالرئيسين هما بطرس غالى رئيس النظار وحسين كامل رئيس الجمعية العمومية.

وكانت جلسة ١٠ فبراير، ورغم ما تقرر من قبل من ابتداء علانية جلسات الجمعية اعتباراً من تلك الجلسة^(١٨٢)، لم يكن حسين كامل يريد لها علانية، غير أن إسماعيل أباطة كان قد أخذ احتياطه وطلب منذ الصباح - بدأ انعقاد الجلسة فى الساعة الرابعة وعشر دقائق بعد الظهر - من سكرتير المجلس بعض تذاكر الدخول، فأعطيت له، وكان ذلك بغير إذن حسين كامل، وهو ما تسبب فى تكرره^(١٨٣).

واشتغل الأعضاء بتحديد أعضاء اللجنة التى كان قد اقترح فى جلسة ٩ فبراير تشكيلها لدراسة مشروع القناة، وهو ما دارت حوله المناقشة لبعض الوقت^(١٨٤)، ويذهب سعد زغلول إلى أن حسين كامل أثناء ذلك كان منفعلاً للغاية، ويخاطب من يتكلم من الأعضاء الذين يظهر أنهم ضد المشروع بعنف بلغ حد التعدى، وكان يقول عند خروج الأغلبية على أمر ضد رغبته: "إن هذه طبخة مطبوخة"، كما أخذ يقول إلى محمد سعيد ناظر الداخلية وإسماعيل سرى ناظر الأشغال العمومية والحربية والبحرية: "إننا نحن قلعنا عيوننا بأصابعنا لتحويلنا المشروع على الجمعية العمومية"^(١٨٥).

وحينما طلب إسماعيل أباطة إيضاحاً من الحكومة حول ما إذا كان رأى الجمعية العمومية فى مشروع القناة سيكون قطعياً أم شورياً، وأجاب بطرس غالى رئيس النظار جواباً غير شافٍ، وهو أن النطق الخديو فيه الكفاية، بادر حسين كامل بالإشارة إلى أن الحكومة قد أجابت على ما هو مطلوب، وقفل باب المناقشة فى تلك المسألة، وسرعان ما بادر بإعلان انفضاض الجلسة بعد كلمات معدودة أدلى بها أحد الأعضاء موجهاً فيها الشكر للحكومة على عرضها

الموضوع على الجمعية العمومية، ولم يحدد - حسين كامل - موعداً للجلسة التالية^(١٨٥)، على غير ما جرى عليه النظام.

وانتقدت "اللواء" على لسان العديد من كتابها، وفي مقدمتهم محمد فريد وموسى العقاد، موقف حسين كامل، وعزت تصرفه الأخير إلى رغبته في إخراج الحكومة من الموقف الحرج الذى وجدت فيه بالإجابة المبهمة التى أدلى بها رئيس النظار، وسجل فريد ما لوحظ على الأمير من امتعاض وضجره حينما كان يوجه أى سؤال للحكومة، وكذلك استعماله أحيانا ألفاظاً لا تليق فى مجتمع الجمعية العمومية كقوله للأعضاء "اسكتوا واسمعوا يا جماعة"^(١٨٦).

وعلى الرغم من التوجه الواضح لحسين كامل نحو تأييد المشروع فإنه لم يعدم من يدافع عنه، فقد أرسل أحد الأشخاص برسالة إلى "اللواء" يعاتبها على إفساح المجال لمن اعتبرهم ذوى مآرب شخصية فى نقدهم للأمير أمثال موسى العقاد، وأخذ يعدد خدمات حسين كامل للفلاح والجمعية الزراعية والجمعية الخيرية الإسلامية، وغير ذلك من المسائل الأخرى التى تحسب له. وعلى جانب آخر راح ينال من العقاد بالتهكم عليه واتهامه بالتلون فى وطنيته والقول بأن كل هدفه مما يقوم به هو أن تتسع شهرته ويذيع صيته^(١٨٧).

وفى تعقيبها الذى ذيلت به "اللواء" تلك الرسالة كان دفاعها عن نفسها وعن موسى العقاد، وهو الدفاع الذى تضمن فى شق منه استمرار النقد لموقف حسين كامل، فقد ذكرت "كيف لا ينشر كلام العقاد فى الوقت الذى فيه موقف الأمير من مسألة القناة ليس من المواقف التى يمكن تبريرها. ليقل لنا المكاتب كيف نبرر تصريحه فى الريفورم برأيه القطعى فى مسألة مد الامتياز وهو رئيس الجمعية العمومية، وكيف نبرر سلوكه فى جلسات الجمعية العمومية وتحامله على الأعضاء وخصوصا فى الجلسة الأخيرة التى ظهر فيها كأنه وزير

من وزراء الحكومة يؤيد رئيس وزرائها ويبدل جهده لإخراجه من الموقف الحرج الذى أوقعه فيه الأعضاء بسؤالهم عن رأى الحكومة فى اعتبار قرار الجمعية استشاريًا أم تقريريًا. كيف يبرر فضه للجلسة والمناقشة لم تتم والأعضاء لم يُجابوا على سؤالهم جوابا صريحًا. فهل هذا السلوك جدير بأن يحملنا على مجاملة الأمير حسين ونسيان تصرفاته التى لا تليق بمن كان فى مثل وظيفته من رؤساء الهيئات الشورية؟^(١٨٨).

ومن جانبه أخذ موسى العقاد يفند ما ذهب إليه صاحب الرسالة، واقترن ذلك بمواصلة هجومه على حسين كامل، فتساءل قائلًا: "كيف جاز للمدافع أن يكبر ويهمل باسم البرنس وقد نشر ذلك الحديث المعهود فى امتياز القناة مع ما فيه من حرمان الأمة من فوائدها... متى كان لوطنى غيور على بلاد لها الفضل عليه أن يشير بعمل ضار بمصالحها ولو كان له من وراء ذلك فوائد كبيرة"^(١٨٩)، وذهب إلى أن تصميم الأمير على موقفه من مد أجل الامتياز يتعارض مع ما يطلق عليه من مسميات كأبى الفلاح المساعد له "قأين هى المساعدة، وما معنى تلك التسمية، فإننا لا نرى لها أثرًا فى الوجود اللهم إلا توجيه غايته بامتداد امتياز القناة لشركته الأصلية مما أهاج رأى العام ويراه المصريون أجمع بعين يتطايرونها شرار المقت والغضب. وكيف لا ونرى أنه مع اهتمام الشركة بمد أجل هذا الامتياز لم تبلغ منها العناية بهذا المشروع مبلغ عناية دولة البرنس أصلحه الله. فهل بعد هذا يتخرص المتخرصون بتسميته أبى الفلاح ونقيب الزراع وكفيل الأرامل والأيتام إلى غير ذلك من الكتابات والألقاب"^(١٩٠).

بيد أن حسين كامل لم يكن يأبه لكل ذلك، وظل ماضيًا يلتمس أية وسيلة يحقق بها الهدف المطلوب، فحينما خاطبت اللجنة التى تم تشكيلها من بين أعضاء الجمعية العمومية لدرس مشروع مد أجل الامتياز - حينما خاطبت رئاسة الجمعية طالبة تبليغ أعضاء الجمعية بأن من لديه فكرة أو له عمل يختص

بالمشروع المذكور ضرورة الحضور إلى اللجنة أو تقديم أبحاثه إليها بنفسه أو بواسطة رئاسة الجمعية، لم يتم حسين كامل بإعلام الأعضاء، وكلف أحد موظفي مجلس شورى القوانين بإقناع أعضاء اللجنة بعدم ضرورة ما هو مطلوب^(١٩١).

ووسط تلك الظروف جاء اغتيال بطرس غالى بعد إطلاق إبراهيم ناصف الوردانى - أحد أتباع الحزب الوطنى - النار عليه فى ٢٠ فبراير ١٩١٠ لعدة أسباب ذكرها الجانى، كان منها سعى رئيس النظار فى إنفاذ مشروع مد أجل امتياز القناة^(١٩٢). وفى أعقاب ذلك ذاع اعتزام حسين كامل الاستقالة من منصبه^(١٩٣). وقد حاول الخديو من جانبه إثناءه عن ذلك، لكن دون جدوى^(١٩٤)، إذ تقدم بالاستقالة فى ٢٦ فبراير ١٩١٠^(١٩٥)، وصدر الأمر العالى بقبولها فى الثالث من الشهر التالى^(١٩٦).

وقد اختلفت الآراء حول أسباب الاستقالة، فبينما أظهر حسين كامل لسعد زغلول وغيره من أعضاء النظارة الجديدة عقب تشكيلها برئاسة محمد سعيد خلال زيارتهم له بناء على رغبة الخديو، عدم رغبته فى البقاء فى منصبه، وذلك - كما قال - "لنفور أعضاء المجلس والجمعية منه وامتناع أغلبهم عن زيارته وتكلم الجرائد فى حقه"^(١٩٧)، أرجع الاستقالة فى طلبه بشأنها إلى الخديو إلى ظروفه الصحية^(١٩٨). وذهب البعض إلى أن السبب ربما يعود إلى تلقيه تهديدات من مجهولين لاغتياله^(١٩٩). أما صحيفة "المؤيد" فأشارت إلى أن الدافع يرجع إلى ذلك الجفاء الذى كان موجودا بين الأمير ورئيس وبعض أعضاء الوزارة الجديدة^(٢٠٠).

ولاشك أن رد فعل رأى العام لمشروع مد أجل امتياز قناة السويس كان السبب الرئيس وراء استقالة حسين كامل، فالأمير كان مؤيدا للمشروع، وقد وصلته بعض خطابات التهديد باغتياله نظرا لموقفه، ويبدو على ما يظهر أنه لم

يعرها اهتماماً في بادئ الأمر، لكن لما وقع حادث اغتيال بطرس غالى الذى كان من ضمن أسبابه سعيه فى إنفاذ المشروع، أدرك خطورة الموقف الذى هو فيه على حياته، ومن ثم كان تقدمه بالاستقالة من منصبه. ولعل ذلك كان وراء أيضاً عدم قبول المنصب خلفاً لحسين كامل من جانب بعض الشخصيات الكبيرة حينما عرضته الحكومة عليها^(٢٠).

كان لاستقالة حسين كامل وقعها السيئ عند مؤيديه، فمن جانبه أعرب الخديو عن أسفه لهذه الاستقالة^(٢١)، كما اعتبرها جورست خسارة فادحة، مشيراً إلى أن الأمير كان همه الوحيد فى مدة رئاسته توسيع نطاق فائدة مجلس شورى القوانين وإدارة أعماله، بحيث يسعى فى ترقية رفاهية البلاد قدر استطاعته^(٢٢). وذهب محمود فهمى الرئيس الجديد لشورى القوانين والجمعية العمومية إلى أنه ترك فراغاً عظيماً ليس من السهل ملؤه^(٢٣). أما صحيفة "المقطم" المؤيدة للإنجليز فقد عدت الاستقالة خسارة عظيمة، خصوصاً فى تلك الظروف التى تشدد فيها حاجة البلاد إلى الرجال الأكفاء مثل حسين كامل^(٢٤)، وأشارت إلى فضله فى النهوض بمجلس شورى القوانين، وما ناله المجلس من خدمات فى عهده لم يحظ بها طوال السنوات السابقة^(٢٥).

ويقضى الإنصاف الإشارة إلى أن حسين كامل كانت له بالفعل بصمته على مجلس شورى القوانين خلال فترة رئاسته رغم قصرها، ليس أدل على ذلك مما ذهب إليه محمد فريد، حيث ذكر فى إحدى مقالاته أن المجلس ارتقى نوعاً تحت رئاسته ونظمت المناقشات وأصبحت الجلسات علنية بعد أن كانت موصدة الأبواب^(٢٦).

الزواج والأبناء

تزوج حسين كامل مرتين، المرة الأولى من الأميرة عين الحياة، وهي ابنة عمه الأمير أحمد رفعت ابن إبراهيم باشا، وانتهى هذا الزواج بالطلاق، وقد أنجب منها ولدين وابنتين، هم كمال الدين وأحمد كاظم وكاظمة وكاملة. أما الزوجة الثانية فهي ملك جشم آفت، التي عرفت بالسلطانة ملك بعد تولي زوجها سلطنة مصر، وقد رزق منها الأمير بثلاث بنات، هن قدرية وسميحة وبديعة (٢٠٧).

خاتمة

تلك كانت فترة الإمارة فى حياة حسين كامل، وهى فترة ذخرت بكثير من الأعمال، فقد انخرط فى العمل العام فى عصر والده منذ سن مبكرة، وهو ما أكسبه الخبرة التى كانت وراء نجاحه فى المرحلة اللاحقة لعصر إسماعيل، وإن اختلف المجال فيها عن ذى قبل، حيث ترك السياسة وانصب اهتمامه على المجالين الاقتصادى والاجتماعى، وقد أفادت مصر بلا شك من جهوده العملية فى هذين المجالين، فضلاً عن آرائه التى كان يطرحها بشأن العديد من القضايا، والتى عكست مقدار ما كان يتمتع به من ثقافة عالية وعمق فى التفكير. وقد حقق له كل ذلك رصيذاً ليس بالقليل من حب المصريين، وخاصة الفلاحين، حتى إنه لقب بـ "أبو الفلاح". غير أن هذا الرصيد انتقص منه فيما بعد موقف الأمير من مسألة "مد امتياز قناة السويس" عند مناقشتها فى الجمعية العمومية التى كان يرأسها حينئذ بجانب مجلس شورى القوانين، فقد وقف ضد رغبة الرأى العام، وأخذ جانب الحكومة التى بدا كأنه أحد أعضائها، غير عابئ بتقاليد الرئاسة التى طبقها من قبل باقتدار كان سبباً فى الإشادة به والثناء عليه، وهذا الموقف وما ترتب عليه من تهديدات وجهت للأمير كان وراء إقدامه على الاستقالة من منصبه. وقد ابتعد منذئذ عن السياسة، لكن ذلك لم يستمر طويلاً، حيث عاد إليها نهاية عام ١٩١٤ بتوليهِ عرش مصر ليبدأ بذلك فترة جديدة وقصيرة من حياته.

الهوامش

- (*) من هذه الدراسات: أمراء الأسرة المالكة ودورهم في الحياة المصرية ١٨٨٢-١٩٢٨ لأمل محمد فهمي، وأمراء أسرة محمد علي ودورهم في المجتمع ١٨٠٥-١٩١٤ لطارق الكومي، وأسرة محمد علي لسهير حلمي، وجميعها صادر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، وسنوات النشر وفقًا للترتيب المذكور هي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٣.
- (١) زكي فهمي، صفوة العصر في تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا الكبير، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ١٧، ١٨.
- (*) كانت مهمة المهنددار تتمثل في استقبال السفراء والمبعوثين وكبار الشخصيات من دول أجنبية.
- (٢) فرج سليمان فؤاد، الكنز الثمين لعظماء المصريين، ج ١، مطبعة الاعتماد، القاهرة، ١٩١٧، ص ١١.
- (٣) المرجع نفسه.
- (٤) زكي فهمي، المرجع المذكور، ص ١٨.
- (٥) قليني فهمي، مذكرات، ج ٢، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٣٤، ص ٤٧.
- (٦) سليم قبعين، اللاتئ السنية في التهاني السلطانية، ١٩١٥، ص ٩.
- (٧) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ٢٣٩، ٢٤٠.
- (٨) سليم قبعين، المرجع المذكور، ص ١٠.
- (٩) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج ١، ص ٢٠٣.
- (١٠) قليني فهمي، المصدر المذكور، ص ٤٧.
- (١١) أمل محمد فهمي، أمراء الأسرة المالكة ودورهم في الحياة المصرية ١٨٨٢ - ١٩٢٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٨.
- (١٢) الجريدة، ١٩ / ١٢ / ١٩١٤، ص ٢؛ المقطم، ١٠ / ١٠ / ١٩١٧، ص ٢.
- (١٣) المؤيد، ١٩ / ١٢ / ١٩١٤، ص ١.
- (١٤) سليم قبعين، المرجع المذكور، ص ص ١٢، ١٣.
- (١٥) فرج سليمان فؤاد، المرجع المذكور، ص ١٣.

- (*) منشأة عسكرية أقيمت على غرار مبنى مماثل بفرنسا يتميز بأنه سداسى الشكل (البوليجون) ويضم العديد من الأقسام العسكرية.
- (١٦) عبد الرحمن الرافعى، عصر إسماعيل، ج ١، ص ١٨٦.
- (١٧) فرج سليمان فؤاد، المرجع المذكور، ص ١٣؛ سليم قبعين، المرجع المذكور، ص ١٣.
- (١٨) المرجع نفسه.
- (١٩) الجريدة، ١٩/١٢/١٩١٤، ص ٢.
- (٢٠) المصدر نفسه.
- (٢١) أمل محمد فهمى، المرجع المذكور، ص ١٩.
- (٢٢) عبد الرحمن الرافعى، عصر إسماعيل، ج ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ٦٧، ٦٨.
- (٢٣) طارق الكومى، أمراء أسرة محمد على ودورهم فى المجتمع ١٨٠٥ - ١٩١٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ص ٢٦٨ - ٢٧٠.
- (٢٤) المرجع نفسه، ص ص ٢٧٠، ٢٧١.
- (٢٥) قلبنى فهمى، المصدر المذكور، ص ٤٨.
- (٢٦) أحمد شفيق، مذكراتى فى نصف قرن، ج ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص ٨٨، ٨٩.
- (٢٧) فرج سليمان فؤاد، المرجع المذكور، ص ١٤.
- (٢٨) المؤيد، ١٩/١٢/١٩١٤، ص ١.
- (٢٩) أحمد شفيق، مذكراتى فى نصف قرن، ج ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ١، ٢، ٥.
- (٣٠) المقطم، ٣/١/١٩١٠، ص ٤.
- (٣١) أحمد لطفى السيد، قصة حياتى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ٨٨، ٨٩.
- (٣٢) أوراق محمد فريد، المجلد الأول، مذكراتى بعد الهجرة، (١٩٠٤ - ١٩١٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص ١٠١.
- (٣٣) لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع راجع: طارق الكومى، المرجع المذكور، ص ص ٤٧-٥٩، ٨٤-١١٩.

- (٣٤) المؤيد، ٣٠/٣/١٨٩٧، ص ٢.
- (٣٥) المصدر نفسه، ١٦/٣/١٨٩٧، ص ٢.
- (٣٦) المقطم، ١/١١/١٨٩٩، ص ٢.
- (٣٧) أمل محمد فهمي، المرجع المذكور، ص ١٧٣.
- (٣٨) المرجع نفسه، ص ١٨٤.
- (٣٩) المقطم، ١٩/١٠/١٩٠٦، ص ٢.
- (٤٠) أحمد شفيق، مذكراتي في نصف قرن، ج ٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ١٢٠، ١٢١.
- (٤١) المصدر نفسه، ص ١٢٢.
- (٤٢) المصدر نفسه، ص ص ٢٢٦، ٢٢٧.
- (٤٣) المقطم ٢١/١/١٩١٤، ص ٤.
- (٤٤) المصدر نفسه، ٩/٦/١٩١٤، ص ٤.
- (٤٥) أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، تمهيد ج ١، القاهرة، ١٩٢٦، ص ص ٥٩، ٦٠.
- (٤٦) فرج سليمان فؤاد، المرجع المذكور، ص ١٤. كانت أراضي الدومين ملكاً للعائلة الخديوية وتتأزل عنها إسماعيل نيابة عن أصحابها للحكومة عام ١٨٧٨، حيث تم تخصيصها لضمان القرض الذي عرف بـ "قرض الدومين".
- (٤٧) راجع: الزراعة المصرية، عددي ٢٣/٤/١٨٩٣، ص ص ٦٢٥، ٦٢٦؛ ٢١/٥/١٨٩٣، ص ص ٦٨٩، ٦٩٠.
- (٤٨) المصدر نفسه، ٢٧/١١/١٨٩٤، ص ٣١.
- (٤٩) إلياس زاخورة، مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر، ج ٢، المطبعة العمومية بمصر، ١٨٩٧، ص ٤٤.
- (٥٠) قليني فهمي، المصدر المذكور، ص ٤٩.
- (٥١) رعوف عباس وعاصم الدسوقي، كبار الملاك والفلاحين في مصر ١٨٣٧-١٩٥٢، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٣٢.

- (٥٢) المؤيد، ٣، ١٨٩٨/٤/٥، ص ٣؛ رعوف عباس حامد، الملكيات الزراعية المصرية ودورها في المجتمع المصري ١٨٣٧-١٩١٤، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ١٢٠، ١٢١.
- (٥٣) المؤيد، ٢٨/١٠/١٨٩٥، ص ٣.
- (٥٤) المصدر نفسه، ٦/١١/١٨٩٥، ص ٣.
- (٥٥) أمل محمد فهمي، المرجع المذكور، ص ٢١٩.
- (٥٦) المؤيد، ٢٣/١/١٨٩٧، ص ٣.
- (٥٧) الزراعة المصرية، ١/٢/١٨٩٧، ص ٥٠.
- (٥٨) المؤيد، ٢٧/١/١٨٩٧، ص ١.
- (٥٩) الزراعة المصرية، ١/٢/١٨٩٧، ص ٥٣.
- (٦٠) المؤيد، ٢٧/١/١٨٩٧، ص ١.
- (٦١) المصدر نفسه.
- (*) عن تفاصيل تلك الاقتراحات راجع: الزراعة المصرية، ١/٢/١٨٩٧، ص ص ٦١-٦٣.
- (٦٢) المصدر نفسه، ١٤/٤/١٨٩٧، ص ص ١٧٧؛ ٢٤/١١/١٨٩٧، ص ٦٢١.
- (٦٣) المؤيد، ١٥، ١٨/١/١٨٩٨، ص ص ٢، ٣.
- (٦٤) المصدر نفسه، ١٩/١، ٨/٢/١٨٩٨، ص ص ٢، ٣.
- (٦٥) المقطم، ٢٣/١/١٩٠٠، ص ٢؛ مجلة الجمعية الزراعية الخديوية ومدرسة الزراعة، العدد الثاني من السنة الثانية، مارس وأبريل ١٩٠٠، ص ٧١. أقسم المعرض الأول للجمعية في منطقة الجزيرة وتم افتتاحه في ٢٠ ديسمبر ١٨٩٨.
- (٦٦) مجلة الشركة الزراعية الخديوية ومدرسة الزراعة، ج ١ من السنة الأولى، يناير ١٨٩٩، ص ٤.
- (٦٧) المؤيد، ٢٦/١/١٩٠٣، ص ٥؛ ١٤/٢/١٩٠٣، ص ٤.
- (٦٨) المصدر نفسه، ١٤/١٠/١٩٠٢، ص ٥؛ ٨/٢/١٩٠٣، ص ٢.
- (٦٩) مصر، ٤/٩/١٩٠٥، ص ٣، المؤيد، ١٦/١٠/١٩٠٥، ص ٥؛ أمل محمد فهمي، المرجع المذكور، ص ٢٢٣.
- (٧٠) المقطم، ٦/١٠/١٩٠٨، ص ١.

(*) يُذكر بصدد اهتمام حسين كامل بالصناعة جهوده من أجل إنشاء مدرسة دمنهور الصناعية، وهو ما سوف نتناوله لاحقاً عند الحديث عن اهتماماته بالتعليم خلال رئاسته للجمعية الخيرية الإسلامية.

(٧١) المؤيد، ١٩٠٧/١/٢، ص ٥.

(٧٢) المصدر نفسه، ١٩٠٧/٣/٢، ص ٤.

(٧٣) اللواء، ١٩٠٩/٣/١٠، ص ٦.

(٧٤) المقطم، ١٩١٤/١٢/٢٣، ص ٥.

(٧٥) المؤيد، ١٨٩٨/١٢/٢٤، ص ٣؛ مجلة الجمعية الزراعية الخديوية ومدرسة

الزراعة، ج ٢ من السنة الأولى، يناير ١٨٩٩، ص ص ٤، ٧، ١٤؛ العدد الثاني

من السنة الثانية، مارس وأبريل ١٩٠٠، ص ص ٧٦، ٧٧، ٨٤؛ العدد الأول من

السنة السادسة، يناير وفبراير ١٩٠٤، ص ٦٩؛ المؤيد، ١٩٠٢/٢/٢، ص ٣؛

الجريدة، ١٩٠٩/٣/٧، ص ٥.

(٧٦) اللواء، ١٩٠٩/٧/٢٥، ص ٢.

(٧٧) الجريدة، ١٩٠٩/٨/١١، ص ص ٤، ٥.

(٧٨) الوقائع المصرية، ١٩١٠/١/١٥، مجلس شورى القوانين، محضر جلسة

١٩٠٩/١٢/٢٠، ص ص ٢٣-٢٦.

(٧٩) الجريدة، ١٩١١/٨/٥، ص ٤.

(٨٠) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩١١،

مطبعة المقطم، ١٩١٢، ص ٣٢.

(٨١) أمل محمد فهمي، المرجع المذكور، ص ص ٢٣٢، ٢٣٣.

(٨٢) مجلة الجمعية الزراعية الخديوية، العدد الأول سنة ١٩٠٨، ص ١٦٠؛ المؤيد،

١٩٠٨/٣/١٥، ص ٥.

(٨٣) Vatikiotis, P. J., The History of Egypt, second edition, Weidenfeld and Nicolson, London, 1980, p. 211.

(٨٤) الوقائع المصرية، ١٩١٠/١/١٥، مجلس شورى القوانين، محضر جلسة

١٩٠٩/١٢/٢٠، ص ص ٢٧، ٢٨؛ سعد زغلول، مذكرات، ج ٣، تحقيق عبد

العظيم رمضان، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٦٢.

(٨٥) أمل محمد فهمي، المرجع المذكور، ص ص ٢٣٢.

(٨٦) الجريدة، ١٩٠٩/٢/٦، ص ٥.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ١.

(٨٨) مجلة الجمعية الزراعية الخديوية ومدرسة الزراعة، العدد الأول من السنة السادسة،

يناير وفبراير ١٩٠٤، ص ص ٤٩، ٥٠؛ المؤيد، ١٩٠٢/٣/٢٤، ص ٢.

(٨٩) مجلة الجمعية الزراعية الخديوية ومدرسة الزراعة، العدد الثاني من السنة

الخامسة، مارس وأبريل ١٩٠٣، ص ٨٦.

(٩٠) المقطم، ١٩٠٦/٣/٢٤، ص ٢.

(*) يعود ظهور التعاون في مصر إلى عام ١٩٠٨ على إثر الأزمة المالية التي انتابت

البلاد في العام السابق، إذ فكر عمر لطفى رئيس نادى المدارس العليا فى إيجاد علاج

دائم للأزمات الاقتصادية التى تستهدف لها البلاد، فذهب فى صيف عام ١٩٠٨ إلى

إيطاليا باعتبارها من البلاد المشهورة بارتقاء نظام التسليف فيها - كان نظام التسليف

المعمول به فى مصر حينئذ نظاماً سيئاً وسبباً رئيساً فى الحالة التى وصل إليها حال

الفلاح - وأخذ يدرس نظام التعاون الزراعى والتعاون فى التسليف، ثم عاد إلى مصر،

وقد رأى أن أنجح علاج يجب البدء به لإصلاح الحالة التى وصلت إليها البلاد هو

التعاون، وسرعان ما أخذ فى نشر الفكرة. عبد الرحمن الرافعى، محمد فريد رمز

الإخلاص والتضحية، ط ٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٣٢٨؛ نقابات التعاون

الزراعية، نظامها وتاريخها وثمراتها فى مصر وأوروبا، مطبعة النهضة الأدبية، القاهرة،

١٩١٤، ص ص ١٨٧، ١٨٨.

(٩١) محمد فهمى لهيطة، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، ط ٢، مطبعة

لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٥، ص ٥٥٩.

(٩٢) المقطم، ١٩٠٨/١٠/٥، ص ٤.

(٩٣) المصدر نفسه.

(٩٤) المصدر نفسه.

(٩٥) المصدر نفسه، ١٩١٠/١/٢٥، ص ٥.

- (٩٦) المصدر نفسه، ١٩٠٨/١٠/٥، ص ٤.
- (٩٧) الجريدة، ١٩٠٩/٢/٦، ص ٥؛ عبد الرحمن الراجعي، نقابات التعاون الزراعية، ص ١٩١.
- (٩٨) المرجع نفسه، ص ص ١٩١-١٩٣، ٢٠٤.
- (٩٩) المقطم، ١٩١٠/١/٢٥، ص ٥.
- (١٠٠) قليني فهمي، المصدر المذكور، ص ٥١.
- (*) كان عمر لطفي بمجرد أن شعر من جانب الحكومة بالمماطلة في إصتدار قانون نقابات التعاون قد رأى أن يبدأ هو حركة التعاون معتمدًا على الأفراد ومتبعًا أحكام القوانين القائمة، واستطاع بالفعل أن يؤسس أول شركة تعاونية وهي "شركة التعاون المالي" بالقاهرة بمقتضى عقد ابتدائي في ٣٠ ديسمبر ١٩٠٩، وصدر بها الأمر العالي في ٢٧ يناير ١٩١٠، كما أسست عدة نقابات زراعية، ظهر أولها في إبريل ١٩١٠، وهي نقابة شبرا النملة بمركز طنطا، كذلك أنشئت العديد من شركات التعاون المنزلي، وقد توفي عمر لطفي في ٤ نوفمبر ١٩١١، وكان يعد العدة لتأسيس نقابة عامة للتعاون المنزلي والزراعي، فسعى أخوه أحمد لطفي من بعده لتحقيق ذلك، وتأسست بالفعل النقابة العامة أوائل عام ١٩١٢، ومضت الحركة التعاونية في طريقها بفضل جهود أنصار التعاون من تلاميذ عمر لطفي. عبد الرحمن الراجعي، نقابات التعاون الزراعية، ص ص ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٣٣، ٢٣٥؛ محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، ص ص ٣٣٠، ٣٣٣.
- (١٠١) المرجع نفسه، ص ٢٣٥.
- (١٠٢) الوقائع المصرية، ١٩١٠/١١/١٤، ص ٢٩١٩؛ تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩١١، ص ٢٨.
- (١٠٣) الوقائع المصرية، ١٩١٣/١١/٢٠، ص ٣٦٧٢؛ Vatikiotis, P. J., loc. cit.
- (١٠٤) اللواء، ١٩٠٦/٤/١٨، ص ٢.
- (١٠٥) المصدر نفسه.
- (١٠٦) المؤيد، ١٩٠٧/٣/١٨، ص ٢.
- (١٠٧) الجريدة، ١٩٠٧/٤/٢٧، ص ٥.
- (١٠٨) المؤيد، ١٩٠٧/٥/٢، ص ٤.

- (١٠٩) المصدر نفسه، ١٩٠٨/٢/٢، ص ٢.
- (١١٠) المصدر نفسه، ١٩٠٩/٢/١، ص ٢.
- (١١١) المصدر نفسه، ١٩١٠/١/٣٠، ص ٢.
- (١١٢) أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، تمهيد جـ ١، ص ١١٥.
- (١١٣) المؤيد، ١٩٠٨/٢/١، ص ٥.
- (١١٤) المصدر نفسه، ١٩١٠/١/٣٠، ص ١.
- (١١٥) المقطم، ١٩١٥/٣/٥، ص ١.
- (١١٦) المؤيد، ١٩٠٧/٣/١٦، ص ٤.
- (١١٧) حلمى أحمد شلبى، تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر، دراسة عن دور الجمعية الخيرية الإسلامية ١٨٩٢-١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨، ص ص ٨٠، ٨١.
- (١١٨) المؤيد، ١٩١٣/٥/١٢، ص ٦.
- (١١٩) حلمى أحمد شلبى، المرجع المذكور، ص ص ٨٣، ٨٦-٨٨؛ أمل محمد فهمى، المرجع المذكور، ص ٢٦١.
- (١٢٠) المؤيد، ١٩٠٧/٣/١٨، ص ١.
- (١٢١) المصدر نفسه، ١٩٠٨/٢/٢، ص ١؛ ١٩٠٨/٢/٢٢، ص ٤؛ أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، تمهيد جـ ١، ص ١١٥.
- (١٢٢) الجريدة، ١٩١٠/١٢/١٠، ص ٤.
- (١٢٣) حلمى أحمد شلبى، المرجع المذكور، ص ص ١٢٨-١٣٠، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٩.
- (١٢٤) المؤيد، ١٩١٢/٣/٤، ص ٥؛ جرجس سلامة، أثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى فى مصر (١٨٨٢-١٩٢٢)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٤٠٣.
- (١٢٥) حلمى أحمد شلبى، المرجع المذكور، ص ١٣٦.
- (١٢٦) المؤيد، ١٩١٣/٤/٩، ص ٥.
- (١٢٧) المقطم، ١٩١٤/٣/٤، ص ٢.
- (١٢٨) المؤيد، ١٩٠٧/١٢/٧، ص ٥؛ ١٩١٤/١٢/١٩، ص ١؛ أمل محمد فهمى، المرجع المذكور، ص ٢٨٤.

- (١٢٩) سامية حسن إبراهيم، الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥، ص ص ٤٧، ٤٨.
- (١٣٠) أحمد شفيق، مذكراتي في نصف قرن، ج ٣، ص ص ١١٠، ١١١.
- (١٣١) المقطم، ١٩٠٨/١٢/٢٣، ص ٥.
- (١٣٢) يونان لبيب رزق، مكانة مصر عبر العصور الحديثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ص ٨٧، ٨٨.
- (١٣٣) ملحق الوقائع المصرية، ١٩٠٩/٧/٥، مجلس شورى القوانين، محضر جلسة ١٩٠٩/٦/١٥، ص ٥.
- (١٣٤) أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية، تمهيد ج ١، ص ١١٦؛ أمل محمد فهمي، المرجع المذكور، ص ٢٧١.
- (١٣٥) يونان لبيب رزق، الأهرام ديوان الحياة المعاصرة، الكتاب السابع، ص ص ١٤٨، ١٥٥.
- (١٣٦) المقطم، ١٩٠٨/١٠/٦، ص ١.
- (١٣٧) ملحق الوقائع المصرية، ١٩٠٩/٧/٢١، مجلس شورى القوانين، محضر جلسة ١٩٠٩/٦/٢٦ والممتدة إلى يوم ١٩٠٩/٦/٢٧، ص ١٠.
- (١٣٨) المقطم، ١٩٠٨/١٠/٦، ص ١؛ الجريدة، ١٩٠٩/٢/١٦، ص ٥؛ ١٩٠٩/٢/١٧، ص ٤.
- (١٣٩) الوقائع المصرية، ١٩٠٩/٢/١، ص ١٦٧. تم تأسيس مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية بمقتضى القانون النظامى الصادر فى أول مايو ١٨٨٣ فى بداية عهد الاحتلال البريطانى. ووفقاً له كان رأى الهيئتين استشارياً، باستثناء أمر واحد خولت الجمعية العمومية بشأنه سلطة قطعية، وهو تقرير ضرائب جديدة، وكان رئيس مجلس شورى القوانين هو نفسه رئيس الجمعية العمومية. عبد الرحمن الرافعى، مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال (تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢)، ط ٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٨، ص ص ٤١، ٤٢، ٤٤، ٤٥.

(١٤٠) ملحق للمصدر نفسه، ١٧/٣/١٩٠٩، مجلس شورى القوانين، محضر جلسة ١٨/٢/١٩٠٩، ص ١.

(١٤١) عبد الرحمن الرافعى، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، ص ١٢٥؛ سميت "الابن"، آرثر إدوارد جولد، الحزب الوطنى المصرى (مصطفى كامل - محمد فريد)، ترجمة فؤاد دواره، تقديم وتعليق فتحى رضوان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٩٩.

(١٤٢) سعد زغلول، مذكرات، ج ٢، تحقيق عبد العظيم رمضان، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٨٦٣.

(١٤٣) اللواء، ١٩٠٩/٧/٢٢، ص ٢.

(١٤٤) تقرير المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٨، ص ١٣.

(١٤٥) المؤيد، ١٩٠٩/١/٣١، ص ٥؛ ١٩٠٩/٢/٢، ص ٤.

(*) يُذكر بهذا الصدد ذلك الحديث الذى كان قد أدلى به حسين كامل إلى ميخائيل فانوس المحامى فى سبتمبر ١٩٠٨ بشأن موضوعات مختلفة تتعلق بحال المصريين حينئذ، وقد حاول الأخير خلاله أن يطلع على رأى الأمير فى المسألة السياسية التى كانت تشغل الاهتمام وقتئذ والمتعلقة بمنح الأمة مجلساً نيابياً، فما كان من حسين كامل إلا أن أوضح له عدم اهتمامه إلا بمسألة مصر الحيوية وهى الزراعة والفلاح، أما المسائل السياسية فيتركها لغيره، حيث إنه لا يريد أن يشتغل بأمر ينتج عنها اختلاف فى الآراء أو يتولد منها أية نزاع. المقطم، ١٩٠٨/١٠/٦، ص ١.

(١٤٦) الجريدة، ١٩٠٩/١/٣٠، ص ٤.

(١٤٧) الوطن، ١٩٠٩/٢/١، ص ١.

(١٤٨) المصدر نفسه، ١٩٠٩/٢/٢، ص ٢.

(١٤٩) المصدر نفسه.

(١٥٠) الجريدة، ١٩٠٩/٢/١٦، ص ٥.

(*) يلاحظ أن دور الانعقاد الأول للجمعية العمومية خلال فترة رئاسة حسين كامل - الرابع عشر فى ترتيب أدوار انعقادها منذ بدايتها - لم يستمر أكثر من أسبوع (١-٧ فبراير ١٩٠٩)، وبدأ دور الانعقاد التالى فى ٩ فبراير ١٩١٠. أما دور الانعقاد الأول لشورى القوانين خلال رئاسة حسين كامل - السابع والعشرين فى ترتيب أدوار انعقاد

المجلس منذ بدايتها - فقد امتد من ٨ فبراير ١٩٠٩ إلى ٣٠ يونيو من العام نفسه. محمد خليل صبحي، تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا، ج٦، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٩، ص ص ٤٥، ٤٦.

(١٥١) سعد زغلول، مذكرات، ج٢، ص ٩٦٥.

(١٥٢) المصدر نفسه، ص ص ٩٢٨-٩٣٠.

(١٥٣) المصدر نفسه، ص ٩٣٠.

(**) في ٣ مارس ١٩٠٩ صدر القانون الخاص بعلانية جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، وطبقت العلانية بالمجلس الأول اعتباراً من أول يونيو ١٩٠٩، والجمعية العمومية بداية من جلسة ١٠ فبراير ١٩١٠. الجمعية العمومية، مجموعة محاضر دور انعقاد سنة ١٩١٠، محضر ٩ فبراير ١٩١٠، ص ص ١١-١٤؛ عبد الرحمن الرافعي، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، ص ١٢٦.

(١٥٤) ملحق الوقائع المصرية، ١٩٠٩/٦/١٦، مجلس شورى القوانين، محضر جلسة ١٩٠٩/٦/١ الممتدة إلى اليوم التالي، ص ١.

(١٥٥) اللواء، ١٩٠٩/٦/٢٢، ص ٥.

(١٥٦) المصدر نفسه.

(*) كان جورست قد انتقد المجلس، فأشار إلى إتيانه أموراً عام ١٩٠٨ تدل على عدم تمكنه من القيام بنصيبه من الأعمال الإدارية على الوجه الصحيح، حيث أضاع وقتاً طويلاً بلا فائدة في مناقشاته حول الحكومة النيابية، كما ظهر أيضاً بطؤه وتسويفه وعدم مراعاته أسلوباً منتظماً في القيام بوظيفته الكبرى المتمثلة في الإعراب بالنيابة عن الأمة عن رأيه في التشريع من مطالعة ما فعله في المشروعات الكبرى التي عرضت عليه من قبل الحكومة في العام الماضي. تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٨، ص ص ١١، ١٢.

(١٥٧) ملحق الوقائع المصرية، ١٩٠٩/٧/٢١، مجلس شورى القوانين، بقية محضر

جلسة ١٩٠٩/٦/٢٦ الممتدة إلى اليوم التالي، ص ص ١٨، ١٩.

(١٥٨) المصدر نفسه، ص ١٩.

(١٥٩) اللواء، ١٩٠٩/٧/٢٢، ص ٢.

- (١٦٠) الجمعية العمومية، مجموعة محاضر دور انعقاد سنة ١٩١٠، محضر جلسة ٢١ مارس ١٩١٠، ص ص ١٦-١٨؛ عبد الرحمن الراقعي، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، ص ص ١٥٢، ١٥٤؛ Richmond, J. C., Egypt 1798-1952, Methuen Co LTD, First published, London, 1977, p. 162.
- (١٦١) عبد الرحمن الراقعي، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، ص ١٥٢؛ محمد عبد الرحمن برج، دراسة في الحركة الوطنية المصرية، وزارة بطرس غالى ١٩٠٨-١٩١٠، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٤٦.
- (١٦٢) الجريدة، ٢٦، ٣٠/١٠/١٩٠٩، ص ٤.
- (١٦٣) المصدر نفسه.
- (١٦٤) المصدر نفسه، ١/١١/١٩٠٩، ص ٤.
- (١٦٥) المصدر نفسه، ٤/١١/١٩٠٩، ص ٤.
- (١٦٦) اللواء، ١٣/١١/١٩٠٩، ص ٤.
- (١٦٧) سعد زغلول، مذكرات، ج٣، ص ١٤٦.
- (١٦٨) المصدر نفسه، ص ص ١٨٣، ١٨٤.
- (١٦٩) المحروسة، ٢٦/١/١٩١٠، ص ٢.
- (١٧٠) المصدر نفسه.
- (*) عُرف محمد فريد وجدى (١٨٧٨-١٩٥٤) بكتاباتة الإسلامية، وقد أصدر عام ١٩٠٧ صحيفة "الدستور" ورأس تحريرها، وهى إحدى الصحف التى أيدت الحزب الوطنى.
- (١٧١) اللواء، ٢٧/١/١٩١٠، ص ٤.
- (**) كان قد صدر فى ٢٧ يناير ١٩١٠ أمراً عالياً بتحديد يوم ٩ فبراير ١٩١٠ موعداً لانعقاد الجمعية العمومية للنظر فى مشروع مد الامتياز.
- (١٧٢) المصدر نفسه، ٣٠/١/١٩١٠، ص ٤.
- (١٧٣) المصدر نفسه، ٣١/١/١٩١٠، ص ٤.
- (١٧٤) المصدر نفسه، ٣، ٥، ٦/٢/١٩١٠، ص ٤.
- (١٧٥) المصدر نفسه، ٦/٢/١٩١٠، ص ٤.
- (١٧٦) المصدر نفسه.
- (١٧٧) المصدر نفسه.

(*) كان ذلك بجلسة المجلس المنعقدة برئاسة الخديو في ٢٧ يناير ١٩١٠، وتتلخص التعديلات المشار إليها في جعل قسمة الأرباح من عام ١٩٦٩ إلى عام ٢٠٠٨ بالمنصفة الكاملة دون خصم شيء ما تمتاز به الشركة، وأن يكون حفظ الحق للحكومة المصرية في نصف الأرباح من ١٧ نوفمبر ١٩٦٨ وليس من أول يناير ١٨٦٩، وحذف النص الملزم للحكومة بدفع معاشات مستخدمي الشركة ومرتبات تقاعدهم وإعانتهم اعتبارًا من عام ٢٠٠٩ تاريخ نهاية الامتياز. محمد طلعت حرب، قناة السويس، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص ١١٨، ١١٩.

(*) لم يتضح من ذلك ما إذا كان رأى الجمعية في المسألة سيكون قطعًا أم شورياً. (١٧٨) الجمعية العمومية، مجموعة محاضر دور انعقاد سنة ١٩١٠، محضر جلسة ٩ فبراير ١٩١٠، ص ص ٣، ٤.

(١٧٩) سعد زغلول، مذكرات، جـ ٣، ص ٣٢٧.
(١٨٠) الجمعية العمومية، مجموعة محاضر دور انعقاد سنة ١٩١٠، محضر جلسة ٩ فبراير ١٩١٠، ص ص ١٩-٢١.

(١٨١) سعد زغلول، مذكرات، جـ ٣، ص ٣٢٨.
(**) تقرر ذلك في جلسة ٩ فبراير. راجع محضر الجلسة ص ص ١١-١٣.

(١٨٢) سعد زغلول، مذكرات، جـ ٣، ص ٣٢٩.
(١٨٣) الجمعية العمومية، مجموعة محاضر دور انعقاد سنة ١٩١٠، محضر جلسة ١٠ فبراير ١٩١٠، ص ص ٢٣-٢٩.

(١٨٤) سعد زغلول، مذكرات، جـ ٣، ص ٣٣٠.
(١٨٥) الجمعية العمومية، مجموعة محاضر دور انعقاد سنة ١٩١٠، محضر جلسة ١٠ فبراير ١٩١٠، ص ص ٢٩-٣١.

(١٨٦) اللواء، ١١، ١٢، ١٥/٢/١٩١٠، ص ص ٤، ٥، ١.

(١٨٧) المصدر نفسه، ١٣/٢/١٩١٠، ص ٤.

(١٨٨) المصدر نفسه، ص ص ٤، ٥.

(١٨٩) المصدر نفسه، ١٥/٢/١٩١٠، ص ٤.

(١٩٠) المصدر نفسه، ١٦/٢/١٩١٠، ص ٤.

- (١٩١) المصدر نفسه.
- (١٩٢) عبد الرحمن الرافعي ، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، ص ١٧٧؛ Holt, P. M. (ed.), Political and Social Change in Modern Egypt, Oxford University Press, London, 1968, p. 325; Zayid, M. Y., Egypt's Struggle for Independence, Beirut, 1965, p. 61.
- (١٩٣) المؤيد، ٢٣، ٢٤/٢/١٩١٠، ص ص ٥، ٤.
- (١٩٤) ميخائيل شارووبيم، الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، جـ ٥، ق ٣، تحقيق ودراسة عبد الوهاب بكر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٧٠٣.
- (١٩٥) المحروسة، ٢٨/٢/١٩١٠، ص ٢. ورد لدى شميت أن الاستقالة كانت في ٢٤ فبراير. شميت (الابن)، آرثر إدوارد جولد، المرجع المذكور، ص ٢٠٣.
- (١٩٦) المقطم، ٨/٣/١٩١٠، ص ٤.
- (١٩٧) سعد زغلول، مذكرات، جـ ٣، ص ٣٣٦.
- (١٩٨) المقطم، ٨/٣/١٩١٠، ص ٤.
- (١٩٩) شميت "الابن"، آرثر إدوارد جولد، المرجع المذكور، ص ٢٠٣.
- (٢٠٠) المؤيد، ٢٤/٢/١٩١٠، ص ٤.
- (*) كان من بين تلك الشخصيات عدلى يكن وأحمد مظلوم وعزيز عزت.
- (٢٠١) المقطم، ٨/٣/١٩١٠، ص ٤.
- (٢٠٢) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٩، ص ٨.
- (٢٠٣) الجمعية العمومية، مجموعة محاضر دور انعقاد سنة ١٩١٠، محضر جلسة ١٥ مارس ١٩١٠، ص ٣٤.
- (٢٠٤) المقطم، ٤/٣/١٩١٠، ص ٥.
- (٢٠٥) المصدر نفسه، ٥/٣/١٩١٠، ص ٥.
- (٢٠٦) اللواء، ١٣/١١/١٩٠٩، ص ٤.
- (٢٠٧) حنفى المحلاوى، حريم ملوك مصر من محمد على إلى فاروق، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ١٢٥، ١٢٦، ١٢٩.

